النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 570 ■ من 12 الى 18 شتنبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

بعد أزيد من ستة عقود: تبعية غذائية أعمق واكتفاء ذاتي أقل

09 08 07

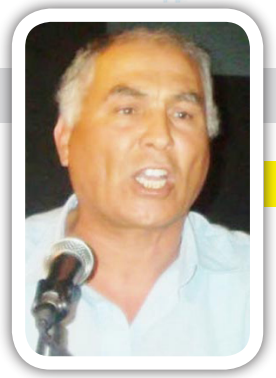

محمد هاكش:

ضيف العدد

لا مستقبل بدون سيادة غذائية: حان الوقت لتغيير أنظمتنا الغذائية واستعادة تحكم الشعوب في الأرض والماء والبذور

15

إحصاء السكان والسكنى في خلفياته النظرية والسياسية الطبقية

06

المرأة العاملة وتحديات العمل النقابي بالمغرب

12

كلمة العدد:

أهم مميزات الصراع الطبقي والافاق

1.أهم مميزات الصراع الطبقي:

أغلب فئات وشرائح الشعب المغربي تناضل: العمال، الفلاحون الفقراء، كادحو الأحياء الشعبية، المعطلون، التجار الصغار والمتوسطون، الأطباء، رجال وموظفو التعليم، بعض شرائح الموظفين، الطلبة، التلاميذ، المتعاقدون...

كما تخوض الحركة الحقوقية نضالات هامة.

وهنا لا بد من التأكيد على مسألتين إيجابيتين:

-تطور الوعي بأهمية وضرورة التنظيم باستقلال عن المخزن: وقد تنبه النظام لذلك وأصبح يرفض الاعتراف بالإطارات التي يشم فيها رائحة النضال ويضيق على الإطارات المناضلة التي اعترف بها.

-تطور العداء للمخزن وأدواته المختلفة السياسية(الأحزاب، المؤسسات التمثيلية...) والاجتماعية والثقافية...يمكن القول أن المنظومة الرسمية في واد والشعب في واد.

وتتمثل أهم سلبيات حركة النضال الشعبي في:

-إذا ما استثنينا حركة 20 فبراير والحراكات الشعبية في الريف وجرادة وزاكورة واوطاط الحاج وفكيك...فإن الطابع الغالب لهذه النضالات هو الفئوية.

-أزمة الحركة النقابية والحركة الطلابية.

-العداء، أو على الأقل التحفظ، من العمل السياسي والقوى السياسية المناضلة.

-ضعف أدوات نضال الطبقة العاملة: الحزب الذي يمثل مصالحها الإستراتيجية والنقابة التي ندافع عن مصالحها الاقتصادية.

وخلاصة القول أن الواقع الحالي يتسم بأزمتين:

-أزمة المنظومة الرسمية التي فقدت مصداقيتها عند الشعب. مما جعل المقاربة القمعية هي الملاذ الأساسي لمواجهة النضال الشعبي.

-أزمة حركة النضال الشعبي التي تستنزف في صراعات متنوعة لكن مشتتة تكون حصيلتها هزيلة إن لم تكن محبطة. وذلك بسبب عجز القوى المناضلة على توحيدها من خلال بناء جبهة واسعة تلتف حول شعارات واضحة ومعبرة عن المطالب الأساسية والملحة للجماهير الشعبية.

2.الأفاق:

لا زالت عملية الفرز الطبقي مستمرة، بل عرفت تطورات مهمة:

-لم يصل الفرز داخل الكتلة الطبقية السائدة مستوى بلورة قوة سياسية مستقلة عن المخزن تمثل مصالح الشرائح والفئات المتضررة من تغول المافيا المخزنية واستغلالها نفوذها للتضييق عليها. هذا الفرز مرتبط أشد الارتباط باحتداد الصراع الطبقي وإضعاف المافيا المخزنية.

-أما الفئات العليا وسط الطبقات الوسطى التي راهنت على حزب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية لضمان تسلقها الطبقي، فإنها ولت وجهها عن هذه الأحزاب نظرا لانسداد إمكانيات التسلق الاجتماعي بسبب الأزمة الاقتصادية العميقة للرأسمالية التبعية والريعية والمخزنية. وقد تراهن على الأحزاب الإدارية.

-فيما يخص الفئات المتوسطة والدنيا وسط الطبقات الوسطى، قد تكون فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد وجماعة العدل والإحسان هي القوى المعبرة، موضوعيا، عن مصالحها. إن هذه الفئات تعاني من خطر الاندحار الطبقي. غير أن الواقع يبين أن المؤسسات التمثيلية عاجزة على درء هذا الخطر عنها. لذلك، فقد تتطور التناقضات وسط فيدرالية اليسار والحزب الاشتراكي الموحد وقد تؤدي إلى فرز داخلها بين تيار يستمر في الرهان على المؤسسات التمثيلية وآخر يتبنى مواقف أكثر راديكالية من النظام القائم ومن مؤسساته المختلفة.

لكل ما سبق، نعتبر أن وضع الصراع الطبقي في بلادنا ملائم لبناء جبهة تكتيكية تضم كل المتضررين من المخزن، مهما كانت مواقعهم الطبقية ومرجعياتهم الإيديولوجية. هذه الجبهة قد تتشكل من الجزء من الكتلة الطبقية السائدة الذي يريد التخلص من المخزن وكذا من الطبقات الوسطى بكل فئاتها والطبقة العاملة وكافة الكادحين. وإذا كان التخلص من المخزن هو القاسم المشترك لهذه الجبهة، فالأهداف على المدى المتوسط والبعيد تختلف حسب كل فئة وطبقة. فإذا كان الجزء من الكتلة الطبقية السائدة الملتحق بالجبهة يريد الحفاظ على موقعه داخلها وإذا كان هدف الفئات العليا وسط الطبقات الوسطى هو فتح إمكانيات التسلق الاجتماعي وهدف الفئات المتوسطة والدنيا وسط الطبقات الوسطى تلافي البلترة، فإن الطبقة العاملة تبتغي أن يشكل التخلص من المخزن بداية مسيرة التحرر الوطني وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية على طريق الاشتراكية. وهو ما يتطلب أن تتوفر الطبقة العاملة وعموم الكادحين على حزبهم. ولذلك، يركز حزب النهج الديمقراطي العمالي الأساسي من عمله على بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

حزب النهج الديمقراطي العمالي يطالب بإعلان حالة طوارئ استجابة لمتطلبات الحياة والتعويض عن أضرار الفيضانات بجميع مناطق المغرب

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه الدوري العادي يوم الأحد 8 شتنبر 2024، وبعد تداوله في القضايا السياسية والتنظيمية للحزب، ووقوفه على أبرز مستجدات الأوضاع العامة دوليا وجهويا ووطنيا قرر إصدار البيان التالي:

استمرار المنظومة الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في تسعير الأزمات والحروب والصراعات في العالم كالحرب في أوكرانيا والسودان. ومن جهته لازال الكيان الصهيوني يواصل حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة ويسعى إلى توسيعها إلى الضفة الغربية، والمزيد من العربدة والاعتداءات المتواصلة ضد جنوب لبنان؛ بتزكية من الإدارة الأمريكية. في مقابل ذلك يتقوى، عبر العالم، التوجه الديمقراطي والشعبي المناهض للصهيونية والامبريالية والمساند للصمود الفلسطيني الذي يحوز يوما عن يوم على التعاطف والدعم السياسي والانساني لوقف الحرب والضغط لتحقيق المطالب الفلسطينية المشروعة في تقرير المصير والعيش في الحرية والسلام.

أما فيما يتعلق بمنطقة المغرب الكبير وقف المكتب السياسي على ما تتعرض له القوى المعارضة من قمع وتضييق على حرية التعبير والتنظيم والاحتجاج على حقها في العمل السياسي ورفض كل الأساليب الاستبدادية التي ترافق الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية بالجزائر وتونس. وفيما يتعلق بالوضع الداخلي وقف المكتب السياسي على ما تعانيه الجماهير الشعبية في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي للبلاد نتيجة الفيضانات التي ضربت المنطقة في الأيام الأخيرة والتي نجم عنها العشرات من الضحايا في الأرواح وخسائر كبيرة في المواشي وغيرها من المساكن والممتلكات. لقد باتت تلك المناطق منكوبة ومقطوعة عن باقي البلاد وهي تعاني اليوم من العزلة وتلف البنيات التحتية من طرق وقناطر ومعابر.

وعلى الصعيد الاجتماعي سجل المكتب السياسي استمرار تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تضرب القدرة الشرائية لجميع الطبقات الشعبية نتيجة الغلاء في المواد الأساسية لعيش الجماهير الشعبية، وتردي الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ونقل عمومي داخل المدن وبين الجهات. كما وقف على تعنت الدولة وإصرارها على حل أزمتها البنيوية على كاهل الجماهير وإطلاق اليد للمحتكرين في التلاعب بالأسعار وضرب القدرة الشرائية، وبالاغتناء بتفويت تدبير الماء والكهرباء والصرف الصحي إلى الشركات الجهوية والإمعان في خوصصة الماء وبيعه للشركة في فجيج، ونزع ملكية الأراضي وتفويتها للخواص أو المستثمرين الأجانب، الشيء الذي يزيد في تفقير الشعب المغربي ودفع عدد كبير من الشباب إلى المخاطرة بحياتهم وركوب قوارب الموت للهجرة نحو أوربا بحثا عن الشغل وحياة أفضل.

أما على الصعيد السياسي، فإن الدولة ماضية في فرض القوانين الرجعية والتراجعية وفي مقدمتها القانون التنظيمي للإضراب وما يعنيه من الإجهاز على حق الطبقة العاملة وكافة الشغيلة في القيام بالإضراب دفاعا عن المطالب المشروعة، وإطلاق يد الباطرونا في تسعير الاستغلال وضرب الحق في الشغل القار والضامن للعيش في الحدود الدنيا،كما تنصلت الدولة من التزاماتها في الحوار الاجتماعي المتعلقة بالزيادة في الأجور وتفعيل المساواة بين السميك والسماك في القطاع الفلاحي، وتماديها في ضرب المكتسبات الهزيلة التي انتزعها الطلبة في المنح والسكن والإطعام والتلاميذ في الحصول على المحفظة ودعم الإطعام المدرسي لأبناء البوادي، وتعنتها في معالجة ملف طلبة الطب والصيدلة بفتح حوار جاد ومسؤول معهم وتلبية مطالبهم المشروعة.

وانطلاقا مما سبق فإن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

1- يطالب بإعلان حالة طوارئ من أجل الاستجابة لكل متطلبات الحياة والتعويض عن الأضرار التي نتجت عن الفيضانات بجميع مناطق المغرب وتعبئة موارد صندوق الكوارث الطبيعية من اجل تهيئة البنيات التحتية في المناطق المتضررة.

2- يطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ووقف المتابعات ضد المناضلين والمناضلات، وفك الحصار والتضييق على القوى المناضلة وضمنهم حزبنا النهج الديمقراطي العمالي.

3- يدعو إلى تمتين جبهة النضال ضد قانون الإضراب والحرص على المساهمة النضالية للمركزيتين النقابيتين الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل الرافضتين للمشروع.

4- يهيب بكل القوى الديمقراطية وجميع المناضلات والمناضلين حشد كل أسباب تمتين العمل النضالي المشترك ونبذ كل عوامل التفرقة والتشرذم حتى تعاود الجبهة الاجتماعية النهوض الحازم، والانخراط في النضال من أجل وقف السياسات الرجعية للنظام القائم المعادية لحقوق ومطالب الطبقة العاملة وجميع الطبقات والفئات الاجتماعية المفقرة، وفرض التراجع عن الغلاء والضرب على أيدي المحتكرين وتجار الأزمات المحميين من طرف الأجهزة والمؤسسات الفاسدة.

5- يدعو النقابات المناضلة وكافة نساء ورجال التعليم وأولياء التلاميذ لمواصلة الهبة التي فجرها حراك التعليم في السنة الفارطة، من أجل الذود على المدرسة العمومية ووقف كل هذا التلاعب والتخبط الذي تمارسه السلطات التعليمية تنفيذا لسياسات خوصصة التعليم والإذعان لأوامر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

6- يعلن عن وقوفه ودعمه المبدئي والحازم للجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين وكافة الشباب المهمش من أجل انتزاع الحق في الشغل الكريم المنتج والقار، ولطلبة كليات الطب والصيدلة من أجل الحق في التكوين الطبي الجيد والمناصب.

7- يطالب بتحمل الدولة لمسؤولياتها تجاه استمرار تداعيات زلزال الحوز والوضع المتردي للضحايا بالرغم من الدعم الدولي والشعبي المعبأ لهم من أجل إعادة إعمار المناطق المتضررة وإعادة الاعتبار للمنكوبين، ويشجب المكتب السياسي استعمال القمع والاعتقال ضد المتضررين المطالبين بحقوقهم المشروعة كما حصل مع حالة السيدة فاطمة أحنين التي حوكمت بشهر سجن نافذا.

8- يحيي صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة التي تسطر يوميا ملاحم بطولية في الصمود في وجه التحالف الإمبريالي الصهيوني والأنظمة العربية الرجعية وفي وجه آلة الإجرام وحرب الإبادة الصهيونية المستمرة تحت المظلة الأمريكية والتي تعدت كل الحدود، ويدعو إلى تصعيد النضال لإسقاط كل أشكال التطبيع والتعاون الرسمي مع هذا الكيان الاستعماري العنصري وتكثيف التضامن مع الشعب الفلسطيني بكافة الأشكال حتى تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وإقامة الدولة الفلسطينية الواحدة على كامل التراب الفلسطيني الخالي من الاستيطان الصهيوني البغيض.

9- يدعو القوى المناهضة للإمبريالية في العالم إلى رص الصفوف من أجل حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومن أجل السلم في ربوع العالم، بعيدا عن الهيمنة الامبريالية الأمريكية زعيمة المنظومة الامبريالية المعادية لطموحات الشعوب والأمم في العيش الكريم والسلم.

عن المكتب السياسي

النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط:

يدعو لتوحيد النضال العمالي والشعبي دفاعا عن الحقوق والمطالب المشروعة ومن أجل صد الهجوم الرأسمالي المتوحش على الأوضاع المعيشية للجماهير الشعبية

انعقد يوم الخميس 05 شتنبر 2024 اجتماع للمكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط؛ وبعد التداول في أهم المستجدات ومميزات الأوضاع العامة، سياسيا واجتماعيا وحقوقيا...، خاصة على مستوى الجهة؛ في سياق دولي يتسم باستفحال أزمة النظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي، وتكثيف النهب واستنزاف خيرات الشعوب وتهديد الحياة على وجه الأرض وإشعال الحروب وتنشيط تجارة السلاح وأدوات الدمار، وتصاعد نضالات الشعوب من أجل التحرر الوطني والديمقراطية، وفي مقدمتها نضال وصمود الشعب الفلسطيني وتضحياته الكبرى ومقاومته الموحدة الباسلة.

وأمام استفحال أزمة النظام التبعي ببلادنا على كافة المستويات السياسية والاقتصادية، ومحاولات تصريفها على كاهل الجماهير الشعبية بالمدن والبوادي من خلال تمرير تشريعات تراجعية تصفوية وسن إجراءات ترقيعية لا متناهية وسياسة عدوانية ثابتة ضد القوت اليومي للجماهير وضد الحقوق وما تبقى من مكتسبات اجتماعية على هزالتها، فإن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط:

• يدين بشدة ما وصلت إليه السياسات الامبريالية من عدوانية وتوحش ودعم للنزعات الفاشية، ومن تكريس للاستغلال ونهب لثروات الشعوب؛

• يجدد إدانته لكل أشكال التطبيع والتعاون مع الكيان الصهيوني، ويدعو لمواصلة التصدي لآثارها المدمرة على صعيد مجتمعنا؛ كما يحيي الصمود البطولي للشعب الفلسطيني ومقاومته الموحدة أمام العدوان الصهيوني الامبريالي الذي يقود حرب الإبادة والتهجير القسري للشعب الفلسطيني في غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة؛

• يدين كافة السياسات والمخططات الطبقية المعادية للعمال وعموم الفئات الشعبية، ويدعو لتقوية النضال الوحدوي العمالي والشعبي، خاصة على مستوى الجهة لمواجهة واقع الاستغلال المكثف للطبقة العاملة، وسياسة التهميش والإقصاء من فرص للتنمية الحقيقية بالرغم مما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية واقتصادية وثروات متعددة ومؤهلات بشرية، مثال إقليم الخميسات المحروم من أبسط مقومات التنمية والمقصي من بنيات تحتية ضرورية صحية وجامعية وفلاحية وصناعية ورياضية، وكذا مناطق الغرب والرباط وسلا، مقابل ما تسجله، بشكل عام، من نسب عالية ومهولة للفقر والبطالة ومختلف أشكال الاقصاء الاجتماعي؛

• يحيي صمود الفلاحين الصغار في مواجهة سياسة التفقير والتهميش التي تستهدف الاستحواذ على أراضيهم، ونضالات العمال والعاملات في كافة الوحدات الإنتاجية على مستوى الجهة، الصناعية والخدماتية وفي الشركات الفلاحية دفاعا عن مطالبهم القانونية والمشروعة وفي مواجهة عدوانية الباطرونا ضد العمل النقابي، وحرمان الكثير من المكاتب النقابية بالجهة من الاعتراف القانوني في ظل ضعف تواطؤ القضاء وجهاز تفتيش الشغل؛ كما يحيي نضالات الشغيلة بقطاعات التعليم والصحة والعدل وغيرها من القطاعات؛ ويدعو لوحدة النضالات النقابية والحقوقية والاجتماعية الأخرى على مستوى الجهة، وتقوية التضامن وأشكال الدعم لنضالات مختلف الفئات الشعبية.

• يعلن تضامنه المطلق مع نضالات طلبة كلية الطب والصيدلة ضد التماطل في التجاوب مع ملفهم المطلبي المشروع، ويدين بشدة تغليب المنطق الأمني لعمادة كلية الطب والصيدلة بجامعة محمد الخامس بالرباط بدلا من العمل على إنهاء الأزمة وضمان الإصلاح الفعلي لمنظومة التكوين الطبي الصيدلي؛

• يجدد موقف النهج الديمقراطي العمالي الرافض لديمقراطية الواجهة ولمجالسها ومؤسساتها الصورية التي تكرس الاستبداد ولا تسمح بالتداول الحقيقي للسلطة ولا بمحاسبة فعلية وجدية لمدبري الشأن العام والمحلي؛

• يؤكد استعداد حزب النهج الديمقراطي العمالي على مستوى الجهة للمساهمة إلى جانب كافة القوى التقدمية والديمقراطية والمناضلة في تقوية النضال الشعبي وتوحيده، ومن أجل صد الهجوم الرأسمالي المتوحش على الأوضاع المعيشية للجماهير الشعبية ومكتسباتها وباقي حقوقها المدنية والسياسية الأخرى.

الرباط في 05 شتنبر 2024

المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط

اوطاط الحاج:

المعطلون يستأنفون معركة الحق في الشغل

دعى فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بأوطاط الحاج إلى استئناف معركته من أجل الحق في الشغل، وجاء في بلاغ صادر عن الفرع بمناسبة الدخول الاجتماعي:

في سياق واقع مأزوم، يتم فيه الضرب و الزحف عل كل مكتسبات الشعب المغربي، بخوصصة كل القطاعات الحيوية منها التعليم، الصحة، الماء و الكهرباء، سن قانون التعاقد في الوظيفة العمومية، وفرض قرارات فوقية بإملاءات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، همها توسيع الهوة الطبقية بتوسيع رقعة الفقر وجعلها اكثر تكدسا، و انطلاقا من كل ما سبق، وتكريسا لهوية إطارنا العتيد الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، وانضباطا لخلاصات آخر مجلس وطني عقد بفاس بتاريخ 04 غشت 2024، وانسجاما مع نداء المكتب التنفيذي والدعوة لخوض معركة الدخول الاجتماعي، وسيرا في معارك الفرع المحلي أوطاط الحاج الذي خاض سابقا معركة وصلت ل ستة أشهر من الاعتصام المفتوح على أرضية الدفاع عن حقنا في الشغل القار، الذي إلى الآن ما تزال الوعود معلقة ولم تترجم في أرض الواقع،

تقرر خوض معركة الدخول الاجتماعي عن طريق وقفة احتجاجية واعتصام جزئي من أمام الجماعة الحضرية أوطاط الحاج يومه الاثنين 09 شتنبر 2024 على الساعة العاشرة صباحا 10h00 وذلك على أرضية:

خوض معركة الدخول الاجتماعي؛

■ مطالبتا:

بتفعيل كل الوعود المطروحة مع الفرع المحلي أوطاط الحاج؛

تفعيل المجلس البلدي للوعود التي أعطيت لأزيد من سنة و نصف من الآن و تم التملص منها عن طريق التواري للوراء،

فتح حوار جاد و مسؤول مع كل الجهات المسؤولة خاصة المجلس الجماعي أوطاط الحاج الذي ما فتئ دائما التهرب من اي لقاء؛

■ تنديدنا:

بواقع العطالة المتفشية في أوساط ابناء الشعب بأوطاط الحاج خاصة حاملي الشواهد؛

أيضا باللامسؤولية التي بصم عليها مسؤول المجلس البلدي بممارسة غير مقبولة أثناء تجاوزه حدود حرمة الشكل النضالي للفرع المحلي أوطاط الحاج الذي كان بتاريخ 02 يوليوز 2024 و الذي جاء بالموازاة مع معركة الاعتصام المفتوح، دون تقديم حلول و النزول للحوار أصلا؛

■ تأكيدنا:

باستمرار معاركنا النضالية والدفاع المستميت عن حقنا في الشغل و التنظيم؛

في حال كان هناك أي تراجع أو عدم الالتزام او حتى تأخير في بلورة الوعود و تحقيق الشغل فالفرع المحلي عازم على:

فتح معركة الاستشهاد بلا هوادة في قادم الأيام، و استئناف معركتنا؛

من هنا ندعوا كل المعطلين و المعطلات و كل المناضلين و المناضلات و كافة الاطارات التقدمية و الحقوقية للنزول و الانخراط معنا في هاته المعركة.

عاشت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب إطارا صامدا، مناضلا ومكافحا؛ المجد والخلود لشهداء الأبرار؛

الحرية وكل الحرية لكافة المعتقلين السياسيين؛

عن المكتب
في 07 شتنبر 2024

ازرو:

الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع أزرو

في إطار متابعته للخروقات المتعلقة بالحقوق الشغلية و حقوق الطبقة العاملة بمدينة أزرو و إقليم إفران،تابع المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الانسان معركة عمال شركة إيكوميد ecomed بإقليم افران التي انطلقت بعد حرمانهم من أجورهم لمدة أربعة أشهر .

فبعد العديد من الاتصالات و الوقفات الاحتجاجية الإنذارية التي نفذها عاملات و عمال الشركة المذكورة لإيجاد حل لصرف أجورهم المتوقفة،و بعد عديد الوعود الكاذبة نفذ العمال و العاملات اعتصامات أمام مطرح النفايات بمنطقة كعوانة أداروش ليتفاجؤوا بتدخل الدرك و ممثل السلطة و ليتم اعتقال ستة من العاملات و العمال لا زالوا لحد الساعة بسرية الدرك بأزرو.

و موازاة منه قام ممثلي مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان بأزرو بزيارة تضامنية لمعتصم العمال أمام سرية الدرك بأزرو اطلع من خلالها على حجم المعاناة و الخروقات التي تعرض لها العمال و العاملات التي وصلت إلى حد الإعتقال و الضغط على المعتقلين من أجل البوح عن من يحرضهم متناسيين (المحققين المسؤولين عن المحاضر) ان الجوع و الحرمان من الأجرة لأربعة أشهر و غياب الحقوق هي الدافع الحقيقي لهاته الإحتجاجات.

و الجمعية المغربية لحقوق الانسان إذ تعبر عن تضامنها التام و اللامشروط مع عاملات و عمال شركة إيكوميد فإنها تعلن ما يلي:

+ تضامنها و دعمها لعاملات و عمال شركة إيكوميد حتى تحقيق كل مطالبهم و أولها صرف الأجور المتأخرة.

+مطالبتها السلطات الشغلية بالتدخل الفوري لحل ملف العمال المعنيين و الاستجابة لمطالبهم.

+دعوتها الجهات المسؤولة بإطلاق سراح العاملات و العمال المعتقلين دون قيد او شرط.

+تنديدها بسوء التدبير و التسيير و الاستهتار بحقوق العمال و العاملات الذي تنتهجه الشركة و كل المتدخلين (مجموعة جماعات البيئة،السلطات الشغلية...)

+مطالبتها الجهات المسؤولة بتحمل مسؤوليتها في مراقبة الشركة و مدى احترامها لحقوق العمال و العاملات ودفتر التحملات، وتنبيهها للعدول عن مثل هاته المسلكيات اللا مسؤولة التي تمس بحقوق العمال و العاملات.

+دعوتها كل الشرفاء الى دعم معركة عمال و عاملات شركة إيكوميد حتى تحقيق كل مطالبهم و أولها اطلاق سراح العاملات و العمال المعتقلين.

عن المكتب
05/09/2024

الناظور:

أعوان الحراسة والنظافة والطبخ بالمؤسسات التعليمية يحتجون ضد ظروف العمل

كما كان مقررًا، نظم المكتب النقابي لأعوان الحراسة والنظافة والطبخ بالمؤسسات التعليمية، المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وقفة احتجاجية يوم الجمعة 6 شتنبر 2024 أمام مديرية التعليم بالناظور. جاءت هذه الوقفة اعتراضًا على مذكرة عممتها المديرية تتعلق بساعات عمل الحراس الليليين، وهي مذكرة تفتقر إلى أي أساس قانوني، وتهدف إلى خلق جو من التوتر داخل القطاع وترسيخ ظروف عمل استعبادية. كما طالب المحتجون بحل مشكلة وضعية عاملات النظافة العالقة بسبب سوء التسيير واعتماد المديرية على حلول ترقيعية مثل جمعيات النجاح والآباء.

وأشار المحتجون إلى عدم تفاعل المديرية مع مطلب الزيادة الجديدة في الحد الأدنى للأجر بنسبة 5%+، معتبرين ذلك إهانة صريحة للأعوان، وتجاهلا لدور نقابتهم كشريك في الحوار. كما طالبوا بتسوية أوضاع جميع عاملات النظافة في المؤسسات التعليمية، وحملوا مديرية التعليم مسؤولية تعريض العاملات للتشريد بسبب سوء التدبير وسوء التسيير.

وأكد المحتجون على ضرورة الصرف الفوري للزيادة الجديدة في الحد الأدنى للأجور بنسبة 5%+ التي كان من المفترض تطبيقها منذ شتنبر 2023. كما دعوا إلى إلغاء مذكرة التوقيت المجحفة، ورفض أي توقيت لا يحترم دفتر التحملات والقوانين الاجتماعية المعمول بها، رافعين شعارات تندد بالتوقيت غير القانوني وغير المتفق عليه.

واختتمت الوقفة بعقد جمع عام نوقش فيه البرنامج النضالي الذي سيتم الإعلان عنه في حال عدم التراجع عن هذه المذكرة وعدم الاستجابة لدعوة الحوار لحل المشاكل العالقة، وعلى رأسها الزيادات القانونية.

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي

الكتابة التنفيذية للجامعة:

– تثمن النضالات الجارية لعموم الشغيلة دفاعا عن المطالب المشروعة؛

– تدعو وزير الفلاحة مجددا لتنفيذ كافة مضامين محضري 20 فبراير و2 أبريل 2024 حفاظا على جدية ومصداقية الحوار الاجتماعي؛

– تعلن تضامنها القوي مع الرفيق المناضل نور الدين البقال الكاتب العام لفرع الجامعة ببركان.

انعقد يوم الثلاثاء 03 شتنبر 2024 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط الاجتماع الأسبوعي العادي للكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي؛ وبعد التداول في ما تحمله الساحة النقابية والاجتماعية من مستجدات وطنيا ودوليا، والوقوف عند أهم القضايا القطاعية والنضالات الجارية، والبرنامج التنظيمي والاعداد للجنة الإدارية للجامعة، فإن الكتابة التنفيذية للجامعة تعلن ما يلي:

1- مطالبتها وزير الفلاحة مجددا بتنفيذ كافة مضامين محضري 20 فبراير و2 أبريل 2024، تنزيلا لالتزامات الوزارة وحفاظا على جدية ومصداقية الحوار الاجتماعي على المستوى القطاعي؛

2- مطالبتها مجددا بالتعجيل بتعميم الزيادة في الأجور المنصوص عليها في اتفاق 29 أبريل 2024 على المؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة بدون استثناء؛

3- تثمينها ودعمها شغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ولمسلسلها النضالي الوحدوي تحت قيادة التنسيق النقابي الخماسي ولبرنامجها المسطر طيلة شهر شتنبر الجاري، من أجل المصادقة والإخراج للقانون الأساسي للمكاتب الجهوية المتفق عليه مع وزارة الفلاحة، الذي طال انتظاره منذ 1975، ومن أجل رفع الحيف المرتبط بانخراط الشغيلة في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR؛

4- دعمها لنضالات شغيلة المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية من أجل إخراج القانون الأساسي لشغيلة المكتب ودعوتها لتقوية نضالاتهم الوحدوية دفاعا عن المطالب العادلة والمشروعة؛ مع تجديد مطالبة الجامعة بإخراج القوانين الأساسية لشغيلة وكالة التنمية الفلاحية ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة ومخازن الحبوب المينائية، وإطلاق ورش تعديل ومواءمة الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة وفي مقدمتها الغرف الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، والاستجابة للمطالب المشروعة لموظفي وزارة الفلاحة والتعليم الفلاحي في ما يهم التحفيزات ووسائل وظروف العمل، وتوفير الحماية القانونية للموظفين والمستخدمين بوزارة الفلاحة؛

5- مطالبتها بالرفع الجدي من قيمة الميزانية المخصصة لمؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية -قطاع الفلاحة، وترشيد تسييرها ووضع حد للتأخير في إخراج قانون إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للمحافظة العقارية؛

6- تعازيها في وفاة العاملتين الزراعيتين نتيجة لحادثة سير مميتة بمنطقة سوس ماسة (جماعة بلفاع) نهاية الأسبوع الماضي ومواساتها لكافة العاملات والعمال المصابين ولعائلاتهم، ومطالبتها بوضع حد للمآسي الناتجة عن نقل العمال في الشاحنات وعربات نقل البضائع ولمختلف أشكال السمسرة في اليد العاملة الزراعية؛

مقاطعة تناول بضائع الشركات المدعمة للكيان الصهيوني في مطاعم المؤسستين، وتجدد دعوتها لكافة المناضلات والمناضلين للانخراط بقوة في حملات التضامن مع المقاومة الفلسطينية وتصديها لحرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، ومواصلة التصدي في إطار الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع..

مع تأكيدها مجددا لضرورة التفعيل السليم لقرار إنهاء التمييز في الحد الأدنى للأجور ما بين القطاع الفلاحي والصناعي في أفق 2028، وتطبيق قانون الشغل والالتزام بإجراءات حفظ الصحة والسلامة داخل الضيعات الفلاحية؛

7- تضامنها القوي مع الرفيق المناضل نور الدين البقال الكاتب العام لفرع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ببركان وإدانتها بمناسبة مثوله أمام المحكمة الإبتدائية يوم الثلاثاء القادم 10 شتنبر، لكل ما يتعرض له من مضايقات بهدف ثنيه على مواصلة الدفاع عن كرامة وحقوق العمال بالمنطقة.

8- دعمها للنضالات وللمطالب المشروعة للعاملات والعمال في مختلف الاستغلاليات الفلاحية ومحطات التحويل، ودعوتها لتقوية التضامن مع النضالات الجارية للشغيلة في كوباك بسلا وللعاملات والعمال الزراعيين في بركان ومشرع بلقصيري وأولاد تايمة وغيرها من المناطق؛

9- دعمها اللامشروط للمطالب المشروعة للتقنيات والتقنيين ببلادنا، وللمسلسل النضالي الذي دعت له الهيئة الوطنية للتقنيين المغاربة متمثلا في خوض إضراب وطني لمدة 24 ساعة كل يوم أربعاء طيلة شهر شتنبر، مع تحياتها الخاصة وتثمينها لكافة مبادرات اللجنة الوطنية للتقنيين التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي؛

10- اعتبارها أن اسقاط مشروع القانون التكبيلي للإضراب المطروح أمام البرلمان والمرفوض جملة وتفصيلا من طرف مركزيتنا، يقتضي التعبئة النضالية الوحدوية الفورية لمركزيتنا والقوى النقابية المناضلة ولسائر الهيئات الغيورة على مصالح الطبقة العاملة ببلادنا؛

وفي الأخير تثمن الكتابة التنفيذية عاليا مبادرات طالبات وطلاب المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة (IAV) بمقاطعة تناول بضائع الشركات المدعمة للكيان الصهيوني في مطاعم المؤسستين، وتجدد دعوتها لكافة المناضلات والمناضلين للانخراط بقوة في حملات التضامن مع المقاومة الفلسطينية وتصديها لحرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، ومواصلة التصدي في إطار الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وصيانة بلادنا من كل آثارها الخطيرة والمدمرة لمجتمعنا على كل المستويات.

عن الكتابة التنفيذية للجامعة
الرباط في 03 شتنبر 2024

الدخول المدرسي الحالي واستمرار الأزمة البنيوية

عبد الله غميمط.

•تقديم

رغم الأزمة البنيوية لقطاع التعليم ببلادنا، تبقى التربية والتعليم المنفذان لتحرير الإنسان، ويبقى التعليم شأن مجتمع بأكمله، ويتخذ طابعا مصيريا، لذلك يحظى بأهمية في النقاش العمومي في كل الأوقات، وخاصة عند كل دخول مدرسي، حيث يقف بشكل خاص على ضعف العرض التربوي العمومي بالمؤسسات التعليمية العمومية من الأولي إلى العالي، واستمرار نفس السياسات التعليمية المنتهجة من طرف الدولة عبر تنزيل العديد من البرامج والمخططات «الإصلاحية «، التي قد يظن فقط الساذجون أن كثرتها، يدخل في إطار حرص الدولة على تتبع أحوال المنظومة التعليمية من أجل تحسين أدائها استجابة لحاجيات المجتمع وطبقاته الاجتماعية الأساسية .

غير أن الواقع الموضوعي للمنظومة التربوية يؤكد أن أزمة التعليم مستمرة بتجليات مختلفة: مستوى التحصيل الدراسي في ارتفاع مرعب، جودة التعلمات في تناقص مستمر، الوضع القيمي في تعليمنا في نكوص، وتطبيع الدولة في كل سياساتها وبرامجها ذات الصلة بالتعليم مع السوق وقيمه وإخضاع كل رهاناتها للغايات الاقتصادية.

ورغم تبني الحراك التعليمي الذي خاضته الشغيلة التعليمية خلال الموسم الدراسي الماضي لمطالب المدرسة العمومية، وبسط مشاكلها أمام المجتمع والدولة معا، وإبراز معضلاتها الجوهرية المسكوت عنها وتحديد المسؤوليات عنها، وتأكيد على مطالب الحركة النقابية المناضلة من أجل استنهاض أوضاع المدرسة العمومية تربويا وثقافيا وتكوينيا وتدبيريا، وتحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم، لازالت الدولة مستمرة في نهج نفس الاختيارات التربوية الفاشلة، مع تطعيمها بشكل دوري ببعض البرامج المستوردة من أنظمة تربوية لها خصوصيات ثقافية واقتصادية وسياسية، بغية إخضاع المجتمع عبر المدرسة لكل رهاناتها الثقافية والاقتصادية والسياسية. ونحن أمام دخول مدرسي بعد مرور سنة على الحراك التعليمي، لا بد من تقييم له.

• الحراك التعليمي دروس وآفاق

منذ عقود ،وقطاع التعليم يعيش على إيقاع تنزيل الدولة للعديد من المخططات والبرامج، يوازيه نقاش عمومي حول خطورتها على القطاع وأدواره الطلائعية في التأطير التربوي والثقافي والتكويني والتربية على القيم النبيلة، ومسجلا تزايد الهدر المدرسي سنويا بشكل ملفت، وعدم قدرة كل البرامج التغلب عليه أو الحد منه كما تدعي في أهدافها، وعدم تملك التلاميذ في التعليم الابتدائي والإعدادي للتعلمات الأساس واللغات، وإنهاك المدرسة العمومية وتقويض مقوماتها من خلال فرض الخريطة المدرسية للتحكم في المدخلات والمخرجات وإخضاعها لثقافة السوق. ومن أجل التحكم أكثر في النظام التربوي وإخضاعه لغايات الفاعل السياسي ورهاناته، تم التوجه نحو تفكيك مكتسبات نساء ورجال التعليم وفي مقدمتها ما عرفه النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية الصادر بتاريخ 10 فبراير 2003 من اختلالات كان لها تداعيات وخيمة على الأوضاع المهنية والاجتماعية للعديد من الفئات التعليمية وانحباس مسارها الوظيفي، وهو ما جعل الحركة النقابية تطالب بتعديل لهذه الوثيقة سعيا لإنصاف المتضررين/ات وتقليص مساحات التمايز مع قوانين أساسية لقطاعات أخرى، لكن للأسف ووجهت كل المعارك الاحتجاجية بعدم التجاوب تارة، ونهج حوارات مغشوشة وغير مجدية .

وأمام غياب حوار قطاعي مسؤول، وتواطئ بعض الأطراف النقابية بوازع تقاسم نفس الانتماء السياسي مع الأحزاب الحكومية، أو توقيع اتفاقات مجحفة وظالمة لبعض الفئات التعليمية أو جزء منها، انبثقت العديد من التنسيقات الفئوية التي خاضت العديد من المعارك الفئوية متمركزة حول مطالبها الفئوية، قوبلت بالتفاف الوزارة حولها وتنظيمها لحوارات مراطونية استهلكت زمنا إداريا ونقابيا يمكن إدراجه في خانة الهدر الزمني، وتوجت في بعض منها بتقديم الوزارة لمشاريع النظام الأساسي، اختلف حول مضامينه، ولم يتم الوصول إلى أي اتفاق حوله، ومن أجل امتصاص جزء من غضب الشغيلة التعليمية، واستمالة مكونات نقابية، تم إبرام اتفاق في سنة 2019، تضمن حلولا جزئية لبعض الملفات المتراكمة، وأنتج متضررين جدد(ضحايا النظاميين)، وظلت مطالب أغلب الفئات التعليمية عالقة وخارج دائرة اهتمام الحكومة ووزارتها في التعليم. وبعد تعيين الحكومة الحالية، انطلق وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في التسويق لما يسمى بخارطة الطريق المنبثقة من صلب ما يسمى بالنموذج التنموي المؤطر بفلسفة البنك الدولي والحامل لأهدافه الاقتصادية، وأعطى تعليماته لانطلاق النقاش حول تعديل النظام الأساسي الصادر في 10 فبراير 2003 بدعوى أنه أصبح متجاوزا، ولم يعد يواكب رهانات الإصلاح التربوي الذي تؤطره ما يسمى بالرؤية الاستراتيجية 2015-2030. وفي خضم النقاش حول مضامينه، كانت الوزارة الوصية حاضرة برؤيتها التقشفية والالتفافية حول مطالب نساء ورجال التعليم، والتراجعية حول العديد من المكتسبات، وهو ما جعل FNEترفض التوقيع على محضر اتفاق 14يناير 2023، واعتبرته مقدمة لانبثاق نظام أساسي تراجعي، عكس فعليا المرسوم المشؤوم رقم 2.23.85 الخاص بالنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية.

وفي خضم النقاش الموازي لعملية الإعداد والتحضير لمشروع النظام الأساسي التراجعي، نضجت كل الشروط الموضوعية والذاتية التي أعطت انطلاقة فعلية لحراك تعليمي تاريخي واستثنائي، عاش بموجبه قطاع التعليم العمومي حالة الشلل التام نتيجة استجابة واسعة لكل المحطات النضالية التي دعي لها من طرف التنسيق الوطني لقطاع التعليم التي كان لنقابة الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي دورا حاسما رغم كل التكالبات عليها من لدن العديد من الأطراف .

ونظرا لما عرفته هذه المرحلة من زخم نضالي بمشاركة واسعة لنساء ورجال التعليم، فيمكن اعتبارها لحظة تاريخية فارقة في زمن الاحتجاجات النقابية والشعبية بالمغرب، نظرا لحجم الرسائل التي حملت هذه المعركة لمختلف الأطراف، وقوة الدروس التي يمكن استنتاجها.

ونظرا لما يتمتع به الآن، موضوع التعليم بالمغرب من راهنية خاصة، في ظل ما يحاك وينفذ من مخططات ضد حق أبناء وبنات الشعب المغربي في تعليم عمومي جيد ومجاني وموحد، باسم الإصلاح المفترى عليه.

وتبعا للمخططات الطبقية المنتهجة بقطاع التعليم، وتداعياتها الخطيرة على المدرسة العمومية، فإننا محتاجين إلى تعميق النقاش والتفكير بصدد مجريات الحراك التعليمي في نهاية سنة 2023، والوقوف على المعطيات الإيجابية والسلبية فيه، واستثماره في صياغة أسئلة الغد واستشراف ممكنات الفعل النقابي خاصة والاحتجاجي عامة.

ونظرا لقوة الشعارات التي رفعها الحراك التعليمي، وحجم المشاركة فيه، فهو إنذار وتحذير اجتماعي وسياسي للدولة وحكومتها، وضع تساؤلا كبيرا حول وضع المدرسة العمومية ومدى استجابتها لحاجيات المجتمع المغربي، ومسؤولية الدولة اتجاه ضمان الحق في التعليم المجاني والموحد لكافة أبناء وبنات شعبنا من كل الطبقات الاجتماعية.

منذ عقود خلت، لم تجد الدولة نفسها في موقف كالذي وضعت فيه خلال الحراك التعليمي، الذي اتخذ طابعا اجتماعيا يجمع عليه أغلبية المجتمع.

والشغيلة التعليمية وجدت نفسها أما اختيارين، إما القبول بوضعية الضحية حيث الاستسلام لعرض الوزارة في نسخته الأولى (نظام أساسي تراجعي بلا زيادة في الأجور ولا تعويضات) وتسليم رقبتها لمآسي النظام الأساسي التراجعي، والخضوع لطقوس الدفن، أو الارتماء في أحضان الأطراف الموقعة على اتفاق 14يناير 2023 والذي كان مرجعا في إنتاج وثيقة النظام الأساسي التراجعي في كل أبوابه والإجهاز على كل مكتسبات النظام الأساسي السابق، أو الإقبال على المبادرة النضالية والأخذ بزمام الأمور وقيادة المعركة دفاعا عن الحريات النقابية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهذا ما ترجم عمليا بالاستجابة الواسعة والمكثفة والمفاجئة لإضراب 05 أكتوبر 2023 والالتفاف حول التنسيق الوطني لقطاع التعليم وباقي التنسيقيات الفئوية وكل المبادرات النضالية الصادرة عنها، وارتفاع منسوب الاحتجاج والغضب بقطاع التربية الوطنية من أجل مطالب نقابية عمرت لسنوات دون أن تستجيب لها الجهات المسؤولة .

ومهما حاولت الدولة وأذنابها في الدعاية المغرضة ضد المعركة النضالية، كان الحراك التعليمي في مستوى إدراك نسبي للمعطيات السياسية والنقابية المحيطة بها، وأكد الفاعلون فيه أنه ليس غاية، بل هو رد طبيعي ومشروع على حجم الظلم والحكرة اللذين أصبحا عنوان قطاع التربية الوطنية لعقود، وجاء كتراكم طبيعي للمعارك النضالية التي خيضت لأكثر من عقد من الزمن، والعديد من الحوارات التي استهلكت الزمن التربوي والسياسي دون حلول موضوعية ومنصفة تذكر.

واستطاع الحراك بتناقضاته الأفقية والعمودية ومحاولات العديد من الأطراف النقابية والسياسية النيل من شرعية مطالبه، أن يفرض حوارا اجتماعيا توج بتوقيع اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، مقابل توقيف تعسفي لأكثر من 500 أستاذ وأستاذة، على خلفية انخراطهم/هن في المعركة الاحتجاجية، واجتهاد الحكومة ووزارتها في التعليم لتأليب المجتمع ضد نساء ورجال التعليم.

• الدخول المدرسي بنفس الأزمة

في غياب الإرادة السياسية الحقيقية في إحداث التغييرات البنيوية الضرورية في تدبير قضية التعليم والنهوض به، فأول درس يجب أن تعلمه الوزارة الوصية، هو أن معركة قطاع التعليم لم تنته بعد، بل هي مستمرة على مستوى مواكبة التنفيذ السليم لكل ما اتفق عليه في اتفاقي 10 و26دجنبر 2023 واختبار مدى التزام الدولة بمضامين الاتفاقات الموقعة، وفرصة أخرى لاستجماع نساء ورجال التعليم نفسهم النضالي وإجراء تقييماتهم الفردية والجماعية للمعركة في أفق استكمال المسير حتى إسقاط المخططات الطبقية التي تستهدف القطاع في جوهره، وتحقيق ما تبقى من المطالب العالقة وفي مقدمتها القيمة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والمكانة التربوية.

وفي سياق مطبوع بتعمق الأزمة الاقتصادية وانعكاسها المباشر على الأوضاع الاجتماعية للفئات الشعبية المحدودة الدخل والكادحة، وتخلي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية اتجاه الشعب في مجال التعليم والصحة والسكن وارتفاع تكاليف الدخول المدرسي نتيجة غلاء أسعار المستلزمات الدراسية، وتراجع الوزارة الوصية عن ما يسمى ببرنامج مليون محفظة وتعويضه بدعم نقدي في حدود مبلغ 200 درهم، وإعداد الحكومة لخطة فرض تمرير مشروع قانوني الاضراب والتقاعد، يأتي الدخول المدرسي لهذه السنة تحت توجس الوزارة الوصية وحكومتها من عودة الاحتجاجات التعليمية، وإصرارها على تقديم تطمينات ومسكنات للرأي العام بلغة «العام زين»، لكن الواقع الموضوعي عبر ربوع الوطن، يؤكد أن الدخول المدرسي يتسم بنفس المشاكل (عدم التزام الوزارة بتوفير المؤسسات التعليمية الضرورية لاستيعاب التلاميذ بإقليم الحوز، استمرار تدريس التلاميذ تحت الخيام وفي ظروف طبيعية قاسية، ضعف البنيات التحتية وعدم مواكبتها للمستجدات الديمغرافية بأغلب الأقاليم، إلحاق تلاميذ بالقطاع العام بسبب عدم قدرة أسرهم تأمين تمدرسهم بالقطاع الخاص مما انتج بنيات تربوية مكتظة، خصاص مستمر في الأطر التربوية والإدارية، ضعف بنيات الاستقبال بالأقسام الداخلية، فرض مسالك تربوية استجابة لخيارات السوق، فرض نظام المدرسة الرائدة بالعديد من المؤسسات التعليمية، استمرار بيئة الهدر المدرسي، استمرار التدبير المفوض بقطاع التعليم الأولي وتغذيته للهشاشة المهنية والاجتماعية لعشرات الآلاف من شغيلة التعليم الأولي، تمرير صفقات الحراسة والنظافة والمطعمة لشركات لا تحترم أبسط الحقوق المتضمنة داخل مدونة الشغل للعمال والعاملات وعدم أداء أجورهم/هن لشهور أمام تواطؤ مفضوح للمديريات الإقليمية والجهوية ومندوبيات الشغل ...) رغم ادعاءات الوزارة في خطاباتها التنميقية وبلاغاتها التسويقية لشعارات براقة بعيدة عن الواقع المتسم بالتراجعات والأزمة في كل واجهات النشاط التعليمي في بلدنا، وتستمر مشاكل نساء ورجال التعليم في التراكم، جراء التأخر في تنفيذ مضامين اتفاقي 10و26 دجنبر 2023، وتنزيل أعرج للعديد من مقتضيات مرسوم 2.24.140، والتلكؤ في التنزيل السليم لبعض مواد المرسوم والنصوص التنظيمية المرتبطة بها، وهو ما يخلق واقع التشكيك في مصداقية الحوار الاجتماعي القطاعي والاتفاقات الناتجة عنه، ويعزز ثقافة اللاثقة في كل ما يصدر عن الدولة ومؤسساتها بقطاع التعليم وخارجه، ويعمق الكفر بالعمل النقابي والسياسي الحزبي والجمعوي .

وتجد النقابات التعليمية نفسها أمام تعدد المثبطات الموضوعية التي يغذيها تخلي الدولة عن مسؤولياتها بقطاع التعليم ورهانها على تفويت مختلف خدماته وأنشطته للقطاع الخاص، ويضعها أمام خيارين لا أكثر، إما الانحياز بشكل مبدئي وصادق لقضايا نساء ورجال التعليم والمدرسة العمومية وتنظيم الفعل النضالي والترافعي المجابه لكل تراجع أو التفاف، أو الارتماء في حضن الوزارة وتغذية هجوماتها بالتطبيل والتصفيق.

• خاتمة

رغم سوداوية الوضع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، فواجب المقاومة والتصدي لمشاريع المخزن وسياساته اللاشعبية واللاديمقراطية واللاوطنية يفرض تنظيم صفوف الحركة النقابية وتوحيد مبادراتها وتقعيدها بكل القطاعات، وترتيب التناقضات في صفوفها، بالتوجه صوب العدو الطبقي الرئيسي المسؤول على الانتهاكات والجرائم في حق شعبنا في مجال التعليم وباقي المجالات، وإطلاق مبادرات نضالية صوبه، وهو ما سيفتح أمام الحركة النقابية المناضلة، أفقا رحبا، ويطهر صفوفها من الشوائب، ويعزز مكانة ودور العمل النقابي في تخليق القطاع من كل أشكال الفساد، ويدود عن مطالب نساء ورجال التعليم المهنية والاجتماعية .

إحصاء السكان والسكنى
في خلفياته النظرية والسياسية الطبقية

إ. حفيظ

في إحصاء السكان ونظرياته:

يعتبر الاهتمام بتعداد السكان والموارد المقدرة اهتمام اخترق كل العصور (الحضارات القديمة والعصور الوسطى وعصر الرأسمالية والطور الامبريالي فيها) بهذا الشكل أو ذاك بما فيه «تخطيط» من من «الناس» يجب أن يعيش ومن يجب أن يموت في عهود سيادة السلطة المطلقة في التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية الماقبل رأسمالية وسيادة الرأسمال المالي في العصر الإمبريالي ومن هنا الحروب وحروب الإبادة الكثيرة والمستمرة حول الغذاء والموارد والسلطة.

كما أن الجوائح والأوبئة والخوف فرضت عملية إحصاء الوفيات والمواليد والبهائم والغلاة ووسائل الإنتاج من طرف السلط القائمة كما فرض تحصيل الضرائب إعداد سجلات ودواوين تهتم بعمليات الإحصاء.

لقد تطور إحصاء السكان مع تطور النظام الرأسمالي والمعرفة العلمية في مختلف المجالات في 18 ومع الثورات البورجوازية وظهور «الدولة الوطنية» ومفهوم «المواطنة» فتم استبدال كلمة «الناس» بمفهوم «السكان» population وظهر علم الديمغرافية وتطور علم الاحصاء الذي يهتم بدراسة السكان دراسة كمية ونوعية وتطور الاهتمام بالأوبئة (الطب) والحياة المعيشية (وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك) خصوصا مع عولمة المعايير والقيم الرأسمالية.

وتطورت النظريات الديمغرافية في العصر الرأسمالي وبرز منظرون اهتموا بالإحصاء والأوبئة وضبط السكان ونكتفي هنا بإطلالة على أبرزها:

• النظرية «المالتوسية»: حيث اعتبر روبرت ماركوس (1834–1766) وهو عالم اقتصاد انجليزي أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية في حين الموارد تتزايد بمتوالية حسابية وجوهر هذه النظرية أنها قدرت أن نمو السكان ونمو الموارد يمشيان بسرعات متباينة وأن السبب الرئيسي للفقر في المجتمعات هو أن عدد السكان ينمو أكثر من نمو الموارد، ورأت في الحروب والأوبئة الفتاكة وتحديد النسل القسري عاملا ايجابيا في الحفاظ على التوازن بين النمو السكاني والموارد ورأت في «كل طفل يولد فم يأكل» فقط. ويسير النيومالتوسيين على نفس النهج مع تعديلات في الخطاب لا في الجوهر.

• في المقابل الماركسية انتقدت المالتوسية وفندت منطلقاتها و«توصياتها» السياسية واعتبرتها نزعة بورجوازية متطرفة وعنصرية تشجع دعوات الحروب وعمليات الإبادة والاستعمار والكوارث وتنظر إلى «البشر» كأرقام زائدة يجب التخلص منها لكون ذلك يسمح بتعديل الكفة بين «السكان» و«الموارد» وتجنب الأزمات والمجاعات القادمة. ورأت الماركسية أن المشكل تاريخيا وبخاصة في العصر الرأسمالي الذي عرف نموا ديمغرافيا هائلا (بفضل تطور العلم وقوى الإنتاج) هو في كيفية توزيع الموارد والثروات بين «السكان» الموزعين إلى طبقات اجتماعية واحدة تنتج ولا تستفيد (الطبقة العاملة) والأخرى لا تنتج وهي التي تحتكر وتتملك أغلب الموارد (الطبقة البورجوازية) ، فظهرت النظرية الماركسية في علم الديمغرافية والتي رأت أن «كل طفل يولد ليس فقط فم يأكل بل كذلك يد تعمل وعقل يفكر » (ماو تسي تونغ) كما ربطت الماركسية سياسة التخطيط الديمغرافي بالتخلص من الرأسمالية التي تقود البشرية نحو هلاكها وفناء الحياة ، والعمل على ببناء مجتمع متحرر من الاستعمار والاستغلال وتنتفي فيه الطبقية والملكية الخاصة واحتكار الغذاء ويزول فيه التمييز في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وهو المجتمع المتجه نحو الاشتراكية ثم الشيوعية .

إن ظهور علم الديمغرافية والسياسات الديمغرافية سمح بالحديث عن إمكانية تعديل المسارات البيولوجية للبشر (تشجيع الولادات أو تحديد النسل – تنظيم الأسرة – تشجيع الهجرات أو الحد منها – محاربة الأمراض المعدية والأوبئة ...) من جهة وفي وضع السياسات الاجتماعية الاقتصادية أو تعديلها.

كما أن ظهور منظومة حقوق الإنسان والحقوق البيئية خصوصا خلال القرن 20 اخترقت بدورها النظريات الديمغرافية في أهمية تنظيم المجال العمراني والبشري والعلاقة مع الموارد الحيوية كالأرض والفلزات والماء والنبات والهواء فأصبحت هذه المنظومة حاضرة بهذا الشكل أو ذاك في بناء الإحصاءات السكانية خاصة مع تدخل هيئة الأمم المتحدة في الموضوع لوضع معايير دولية لعملية الإحصاء (ما يجب وما لا يجب) وأصبحت حقوق الإنسان من المعايير المؤسسة مبدئيا في بناء نظرية أو سياسة سكانية وفي العمليات السكانية الإحصائية لها.

لكن عمليات إحصاء السكان والسكنى هي عملية سياسية بالدرجة الأولى تقوم بها الدول وترتكز على نظرية أو أجزاء من نظرية ديمغرافية معلنة ومصرح بها أو ثاوية ومتضمنة في الممارسات الإحصائية وفي مضامين الاستمارات والبيانات الموزعة على السكان ، وفي عملية تحليل واستثمار البيانات وفي القرارات السياسية وتخطيطات الحكومات وتوزيع الميزانيات والموارد المالية للدولة على القطاعات وفي ترتيب الأولويات : هل الأولوية الاجتماعية للصحة والتعليم والشغل وقضايا الفقر والأمية والهجرة والهشاشة وعشوائية المدينة والقرية والزحف على المساحات الزراعية والبيئة السليمة وحقوق الأطفال والنساء والأشخاص المعاقين والمهاجرين مثلا ؟ أو الأولوية لتنمية الشركات الخاصة مفترسة وتوسيع مجالات نفوذها وربحها وإنتاجها لعوالم البؤس والفقر والاستثمار فيه سياسيا...؟

• في إحصاء السكان بالمغرب:

عرفت الدولة المغربية احصاءات سابقة خاصة في عهد المرينيين ارتبطت خصوصا بالوباء ، كما عرف المغرب احصاءات سابقة أخرى حديثة (1952–1960–1982–1994–2004–2014)وكانت هذه الاحصاءات تتعرض لانتقادات من طرف المعارضة الوطنية (إحصاء 1952) باعتباره يخدم أهداف الاستعمار ،أو من طرف المعارضة اليسارية (الاتحادية المناضلة والماركسية اللينينية بالنسبة للإحصاءات بعد الاستقلال الشكلي باعتبارها لم تفد سوى في مزيد من تحكم الأوليغارشية الحاكمة والكتلة الطبقية السائدة في موارد البلاد وميزانياتها ، وفي تعميم الفساد في بنيات الدولة وفي خوصصة القطاعات الاستراتيجية ورهن البلاد وإثقالها بالديون وتفقير الجماهير الشعبية وتعميق الفوارق بين الأغنياء والفقراء وبين الجهات وبين المدن والقرى.

إن عملية إحصاء السكان والسكنى هي عملية تنظم في كل دول العالم تحت مسؤولية الدولة كل عقد من الزمن 10 سنوات وتهدف إلى تجميع معطيات واقعية دقيقة حول المجتمع (البنية الديمغرافية العمرية والجنسية – البنية المهنية –النمو الديمغرافي (الولادات والوفيات والخصوبة) – الهجرات – الوضعية الاجتماعية للأسر – نسبة الإعالة – نمط العيش – الدخول والموارد ...) واحصاء السكان يهدف عموما التحكم والضبط لمسارات الديمغرافية والحياتية في اتجاه إجابي أو سلبي.

وتنظمه قوانين خاصة تحدد الأطر المشاركة والجوانب التمويلية والتعويضات عن المهام

وتستعمل وسائل وتقنيات الإحصاء المعروفة (الاستمارات) مع إدخال الرقمنة والحاسوب لتسهيل مهمة استثمار الأرقام وتحويلها إلى جداول ومبيانات وهي ما يشكل نتائج الإحصاء التفصيلية والتي من المفروض أن تنشر للعموم في كتاب ومواقع المصالح العمومية لاستثمارها في رصد التطورات ووضع السياسات العمومية لمعالجة المشاكل الاجتماعية من جهة ولجعلها في متناول العموم لكل حاجة مفيدة (بحث – دراسة – تخطيط – تدريس –تحقيق...).

بطبيعة الحال فإن هذا الاستثمار يختلف من دولة إلى أخرى حسب التوجهات العامة الاقتصادية والسياسية:

• دول سياستها التنموية متمحورة حول الذات الوطنية والتنمية الداخلية وتستحضر حاجات الشعب في التنمية الشاملة والمستديمة، وتحمي المجتمع من جشع وتغول القطاع الخاص ويتحقق فيها مفهوم الخدمات الاجتماعية العمومية المجانية باعتبارها حقوقا مكتسبة وتتنافس في تحقيق جودة الحياة لمواطنيها كمكتسبات تاريخية وديمقراطية تم تحقيقها في الصراع ضد البورجوازيات الحاكمة.

• دول سياساتها التنموية تبعية في خدمة طبقة كومبرادورية وأقلية حاكمة، تشجع الخوصصة في صيغها الأكثر توحشا، تزيد سكانها بؤسا وفقرا وجهلا ومعاناة وتعاقبهم حين يحتجون ضد ذلك.

وانطلاقا من هذه الملاحظات فإن الأسئلة الجوهرية التي كان ويجب أن تشغل بال اهتمام الشعب المغربي وقواه التقدمية والديمقراطية والحية بالإحصاء في شهر غشت (قبل الاجراء) هي:

• من يمول الإحصاء (الأمم المتحدة – البنك الدولي – القطاع الخاص –مؤسسات الدولة)؟ وما هي الميزانية المعبئة لذلك؟ وماهي أهدافه الخاصة والعامة؟ لمعرفة المصلحة من هذه التمويلات والرقابة عليها بما يضمن السيادة والاستقلالية وحماية المصالح والمعطيات الخاصة والعامة حيث تختلف سياسة الدول في التعامل مع هذه المؤسسات التمويلية بين دول تحافظ على سيادتها ودول مستباحة السيادة.

• في دولتنا التبعية الغير ديمقراطية والتي تحكمها أوليغارشية بورجوازية مفترسة هل عملية الاحصاء في حد ذاتها ستكون في خدمة «التنمية» كما نراها ونريدها شاملة وديمقراطية وشعبية ومستدامة ومتمحورة حول الذات؟ أم انها عملية إحصاء أنفاس الشعب وموارده لتمرير المخططات الطبقية الجهنمية لخدمة الرأسمال الأجنبي (الأوروبي والأمريكي والخليجي والصهيوني) وتابعه المحلي من الطبقات الحاكمة (العبرة من الاحصاءات السابقة الكلية أو الجزئية ومنه الاحصاء الفلاحي ل 2016).

كل المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والبيئية تدل على وجود أزمة اجتماعية بنيوية هي ذاتها نتيجة التوجهات السياسية للدولة المرتمية في حضن التبعية والتي تجعل منها سياسات غير شعبية منغمسة في عملية بيع وخوصصة مقدرات الشعب (الأرض والماء والموارد والخدمات الاجتماعية الأساسية وحتى الثقافة...)، وقد أدى تعميق التبعية مع الارتماء في أحضان الو.م.أ والكيان الصهيوني عبر التطبيع ،وفي فسح المجال للرأسمال الخليجي إلى تعميم الفساد ،وخنق الحريات ،وبولسة السياسية ،وشيوع الفقر ،والتدهور الفظيع للصحة العمومية وخوصصتها المتنامية والتي جعلتها في غير متناول الفقراء حيث يحتل المغرب مرتبة متدنية في نظام الرعاية الصحية ،واستمرار أزمة التعليم وخوصصته وترديه بما فيه انتشار الأمية وتردي نوعية التعليم ومناهجه بالمعايير الدولية والتبعية الغذائية وفقدان الحد الأدنى من السيادة الغذائية .ولم تستطع دعاية «إعانات الدعم الاجتماعي» الهزيلة أصلا أن تغطي عن عمق الأزمة الاجتماعية في ظل الغلاء المتنامي والبطالة المتفشية والفقر المعمم وما يرتبط به من مظاهر للبؤس (– عدم احترام القوانين الشغلية وحقوق العمال – انتشار التسول – الاشتغال في حاويات الأزبال أو الأكل منها – مشاكل الأسر –الهجرات نحو المدن أو الخارج – الجريمة والفساد والإفلات من العقاب– خوصصة خدمات الماء...)

إن عملية الإحصاء يجب أن تصبح موضوع نقاش عمومي حقيقي بين المكونات السياسية والنقابية والحقوقية التقدمية لفضح خلفياتها الطبقية وعمليات استثمار نتائجه على حساب مصالح الشعب وحقوقه بدل تحوير النقاش إلى مواضيع هامشية للتلهية عن الأساسي.

إن إجراء الدولة المغربية لإحصاء 2014 بعد سنوات من النضال الديمقراطي الشعبي لحركة 20 فبراير يبين بما يدع مجالا للشك أن هذه الإحصائيات لن تزيد المغاربة إلا بؤسا وليست بأي حال من الاحوال رهانا لتحسين أوضاعهم الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها فظل السياسات الرجعية القائمة. وأن إحصاء 2024 لن يكون إلا على شاكلة سابقيه في ظل وضع عام مأزوم على جميع الواجهات.

2024-08-29

بعد أزيد من ستة عقود: تبعية غذائية أعمق واكتفاء ذاتي أقل

تلازم نماء الإنتاج الفلاحي بالمغرب بالارتباط التبعي للاقتصاد الوطني عامة بالمنظومة الرأسمالية العالمية والأوربية بوجه خاص. وكانت النتيجة تخصيص أجود الأراضي وأوفرها تجهيزا لمنتوجات التصدير على حساب الاكتفاء الغذائي. إن هذا المنحى المستشري سيتكرس أكثر، طالما لم تتغير بنية التحكم في استغلال الأراضي والماء لتلبية الحاجيات الغذائية المحلية أولا. وهذا ما فتئت كل الأوساط اليقظة والتنظيمات التحررية تدعو إليه، حتى لا يعرف المغاربة مجاعات مدمرة مستقبلا.

وانسجاما مع اهتمامها بالمسالة الغذائية بالمغرب، قررت هيئة تحرير الجريدة الاستمرار في تناولها بتخصيص ملف هذا العدد لاستكمال وتدقيق ما ورد في ملف العدد (569) الأخير. يتضمن الملف ثلاث مساهمات تهم: شروط إحقاق السيادة الغذائية الفعلية، اشكالية السيادة الغذائية في المناطق الجبلية، و قطاع الفلاحة والصيد البحري بالمغرب و التراكم الرأسمالي ؛ بالإضافة الى حوار ذي صلة بالسيادة الغذائية مع ضيف العدد. عسى ان يستدعي هذا المجهود فتح نقاش عمومي شعبي والقيام بمبادرات عملية مستعجلة حول المسألة الغذائية بالمغرب.

في الغذاء: حتى لا نضل الطريق ويداهمنا سلاح التجويع

م. موساوي

ليس من التهويل حماية حق الانسان في الغذاء من سلاح التجوع. فما يحدث ما يقرب من عام في فلسطين يعرض أبشع حالة

لاستعمال التجويع سلاحا مكملا للإبادة الجماعية. و قد سبق في سبعينيات القرن الماضي و قبلها أن تم اللجوء في النزاعات الدولية الى منع الغذاء عن الخصوم أو استعماله في عمليات ابتزاز لفرض هيمنة الأقوياء.

وما جرى خلال جائحة كوفيد- 19 و بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، وما تجلى عقب أزمة الانتاج الحالية، يبرز بالتأكيد أن المحصلة النهائية لاختيارات السياسات الفلاحية منذ ستة عقود هي تقويض الأمن الغذائي للمغاربة وتعميق تبعيته لسوق الغذاء العالمي وتهديد سيادته على إنتاج الغذاء. وكانت النتيجة العودة الرسمية «للسيادة « إلى الواجهة في مختلف أبعادها، الصحية والطاقية، والصناعية والغذائية، وغيره. ولكن بدون أن يتبع هذا الكلام أي توجه جديد ولا أية إجراءات عملية تعطيه مضمونا فعليا وعمليا، وتعبر عن إرادة حقيقية في التغيير. بما فيه التقرير الذي أنجزته مجموعة عمل مجلس المستشارين حول الأمن الغذائي، في 2022، و الذي يعطي الدليل على افتقاده لأي بعد استراتيجي جديد. نظرا لأهمية مسالة السيادة الغذائية و تعدد المقاربات لا بد من تدقيق مختلف المصطلحات والمفاهيم المتداولة مع توضيح خصائص السياقات السياسية و الاقتصادية الدولية التي أفرزتها، و شروط التأسيس لها.

الاكتفاء الذاتي الغذائي

في الواقع، كان الاكتفاء الذاتي أول مقاربة للأمن الغذائي . في أفريقيا، قبل الثمانينيات، كان هدف البلدان المستقلة حديثًا هو الإنتاج لإطعام سكانها وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وفي مطلع الثمانينيات، ومع تحرير التجارة وتزايد مديونية البلدان الأفريقية الذي أدى إلى برامج التقويم الهيكلي، تغير الهدف: كان من الضروري الإنتاج من أجل الحصول على العملات الأجنبية من أجل استيراد المواد الغذائية أو المنتجات المفقودة في الأسواق الدولية. وكان الأمن الغذائي يعتمد آنذاك على السوق وحرية حركة المنتجات وتخصص نظم الإنتاج.

الحق في الغذاء

ينص التعليق العام رقم 12 (1999) الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية أن « أن الحق في الغذاء هو الحق في الحصول بشكل منتظم، دائم وحر، إما بصورة مباشرة أو بواسطة مشتريات نقدية، على غذاء واف وكاف من الناحيتين الكمية والنوعية، بما يتوافق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك ويكفل له حياة بدنية ونفسية، وفردية وجماعية، مُرضية وكريمة وبمنأىً عن الخوف»

الأمن الغذائي

يشير مفهوم الأمن الغذائي، المستخدم على نطاق واسع، إلى هدف يتم تحقيقه عندما يتمكن جميع سكان إقليم ما من الحصول على الغذاء. في تعريفه ، هناك انفصال قوي للمفهوم عن القطاع الزراعي والطريقة التي يتم بها إنتاج الغذاء. وهذا التعريف هو نتيجة الإجماع الدولي الناتج عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 في منظمة الأغذية والزراعة. وعليه، «يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع البشر، في جميع الأوقات، الفرصة المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية لتلبية احتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشيطة».

السيادة الغذائية

على الرغم من أن مفهوم السيادة الغذائية أصبح على شائعا اليوم، إلا أنه ظهر في الثمانينات وتم بناؤه في سياق خاص كرد فعل على تطور رؤية عالمية موجهة نحو السوق لضمان لأمن الغذائي. في عام 1996، خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما، قدمت حركة الفلاحين الدولية (نهج الفلاحين / فيا كامبيسينا) تعريفا متطورا ينص على أن «السيادة الغذائية هي حق كل دولة في الحفاظ على قدرتها الخاصة على إنتاج غذائها وتطويرها، وهو عامل أساسي في الأمن الغذائي على المستوى الوطني والمجتمعي، مع احترام التنوع الثقافي والزراعي.» ثم وضعت الحركات الاجتماعية مجموعة من المبادئ والأدوات التي يجب العمل على أساسها لضمان السيادة الغذائية: النهج القائم على الحقوق، والإصلاح الزراعي والحصول على التمويل، وحماية الموارد الطبيعية، وأساليب الإنتاج المستدامة. وإعادة تنظيم تجارة المواد الغذائية، والتشكيك في «عولمة الجوع»، والسيطرة على عمل الشركات المتعددة الجنسيات، والسلام الاجتماعي، و«الرقابة الديمقراطية»، وما إلى ذلك.

ما هي شروط التأسيس لتوجه تحرري في السيادة الغذائية ؟

تعني السيادة الغذائية في المقام الأول حق الشعوب والأقاليم والبلدان في تقرير مصيرها بشأن السياسات الزراعية والغذائية. يجب أن تكون المجتمعات قادرة على تحديد المبادئ التوجيهية التي تحدد ما تأكله، وما تنتجه وكيف تنتجه. و كل هذا يستحيل في ظل نير اتفاقيات التجارة الحرة، وخصخصة تراث البذور، والاعتماد على منتجات الصناعة الكيميائية والوراثية، التي تهيمن عليها شركات الأوليغارشيا الزراعية/ الغذائية العابرة للقارات .

لذلك ، و كما كان الحال في التسعينيات، يشكل استخدام مفهوم «السيادة» إعادة قراءة للمسألة الزراعية والغذائية. وهو يشكك في الأطر المعيارية والتجارية التي دافعت على عدم « تسييس قضية الغذاء» من خلال الدور المهيمن الممنوح للسوق. إن إعادة الاستيلاء عليها، اليوم في جميع الاتجاهات، تشهد على الشعور بفقدان السيطرة (الاعتماد على الخارج في الغذاء البشري/الحيواني أو في المدخلات، وما إلى ذلك) وعدم القدرة على الاختيار بين نماذج الإنتاج والاستهلاك (المعايير والبنود ، إدارة الموارد الطبيعية، الخ). كما أنه يمثل معارضة قوية لتبعات لعولمة ومعاهدات التجارة الحرة، فضلا عن الرغبة في الانفصال عن السياسات الزراعية والتجارية التي تعتبر ضارة بدخل المنتجين والأمن الغذائي والبيئة.

ما هي أدوار الدولة و المزارعين

علاوة على ذلك، يشير مصطلح السيادة، في تعريفه ذاته، إلى دور الدولة وسلطتها. إن استخدام هذا المصطلح، بالنسبة لقطاعات متعددة من الاقتصاد، يبدو اليوم بمثابة انتقاد لدولة قامت بسحب استثماراتها بشكل كبير في هذه المواضيع الأساسية مثل الغذاء أو الطاقة أو الأمن الصحي (الأقنعة والأدوية مثلا). وهذا يوضح الحاجة إلى تدخل الدولة، وحتى التنظيم، ولكنه يوضح أيضا شكلا من أشكال العمل العام المتضافر الذي يشرك في هذه الحالة، المنتجين الزراعيين، والمواطنين في تطوير السياسات العامة.

ولذلك تفترض السيادة الغذائية، على سبيل المثال، أن البذور والمياه والأرض هي منفعة مشتركة، ولا يمكن الاستيلاء عليها من قبل المصالح الخاصة، أو تبديدها من خلال الإنتاجية قصيرة المدى. وبالمثل، فإن الغذاء ليس سوقا بل هو حق عالمي. ويبدو أن الزراعة الأسرية للفلاحين هي الأفضل القادرة على تحويل هذه الفكرة إلى واقع، لأنها تترك في أيدي السكان - والمزارعين - الموارد والمعارف اللازمة لغذائهم. وإذا لزم الأمر، يجب أن تحميها الدول من إغراق الواردات.

قطاع الفلاحة والصيد البحري بالمغرب:

أداة لتحقيق التراكم البدائي الضروري للانطلاق الصناعي، أم مجال لتعضيد الكتلة الطبقية الحاكمة؟

منذ سنة 1960 والاستثمارات في القطاع الفلاحي لم ينقطع. انحصر مصدر هذه الاستثمارات على القروض الأجنبية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. بما أن مردودية تلك الاستثمارات ضعيفة، حيت بقي المعدل السنوي لنسبة النمو بالقطاع الفلاحي أقل من نسبة الفوائد السنوية للدين الخارجي، سريعا ما حصل الإفلاس سنة 1985 . إعلان «السكتة القلبية» سنة 1995 ، هو بمثابة تمهيد لخوصصة كل الرأسمال الأساسي المتراكم خلال الفترة 1983-1960 من الشركات العمومية الكبرى في الفلاحة العصرية ومعامل التكرير والشركة الوطنية للاستثمار ومساهمات الدولة في البنوك والتأمينات....

الحسين العنايت

سنة 2008 وضعت الدولة مخططا جديدا على 10 سنوات سمي بالمغرب الأخضر موجه لتشجيع ودعم الضيعات الكبرى العصرية للخواص في مجال التصدير . الحصيلة شبيهة بما حصل في الفترة 1983-1960 ، فالفائض السنوي من العملة الصعبة الناتج عن قيمة الصادرات الفلاحية بعد خصم قيمة الواردات غير قادر على تغطية فوائد القروض الأجنبية.

خلال 12 سنة (2022-2011) نجد ان الفرق المتوسط السنوي بين الصادرات والواردات هو موجب ويقدر بمعدل 16،5 مليون دولار في السنة.

عندما نرجع الى تقرير وزارة الفلاحة «مخطط المغرب الأخضر الحصيلة والانعكاسات» سنجد ان الدولة صرفت على امتداد 10 سنوات 3 مليار و 320 مليون دولار من القروض الأجنبية، بمعدل 332 مليون دولار في السنة لجني 16،5 مليون دولار التي تحدثنا علها سابقا

بمعنى أن الشعب المغربي تسجل عليه كل سنة 332 مليون دولار ، دون احتساب الفوائد و دون احتساب الدعم الداخلي بالدرهم، 4 مليار درهم سنويا، الذي تحظى به كبريات الشركات الفلاحية المصدرة.

تلكم هي الترجمة الحسابية لمضمون تقرير البنك الدولي لسنة 2017 « نسبة الفقر تفوق المعدل الوطني في المناطق التي تقدر فيها حصة القطاع الفلاحي أعلى في الناتج الداخلي الخام»

إذا اخذنا كمثال فرنسا التي تعتبر اول مستورد للمنتوجات الفلاحية المغربية، فخلال نفس الفترة 2011 2022- نجد أن معدل الفائض السنوي لديها يقدر ب 7 ملايير و365 مليون دولار . ما هو السر اذن في هذا الفرق الشاسع في الفائض الفلاحي السنوي بين البلدين؟ السر يكمن في كون فرنسا تحول صناعيا ما يشكل 70 بالمائة من منتوجها الفلاحي السنوي، في حين أن المغرب يحول أقل من 2 بالمائة. مثلا البرنامج المسمى الجيل الأخضر يطمح الى رفع نسبة التحويل في مجال الحوامض من 2 بالمائة سنة 2020 الى 10 بالمائة سنة 2030 ، لكن ما لم يتحقق خلال 60 سنة كيف له ان يتحقق في 6 سنوات؟

فالصناعات الغذائية لا تتطلب رأسمال أساسي هائل، رغم ذلك بقي المغرب يصدر منتوجاته الفلاحية الى فرنسا واسبانيا أساسا كمواد أولية مثلما يصدر المعادن كي تحول في مصانعهم لجني «القيمة المضافة العالية» الحقيقية، مرد ذلك هو تغلغل الرأسمال الاستعماري الفرنسي المتحكم في الاقتصاد المغربي رغم الواجهة المغربية الكاذبة لبعض المؤسسات البنكية.

اول معمل تكرير السكر بالمغرب تم اقتنائه سنة 1961 من بولاندا من طرف المكتب الوطني للري الذي اقيل مديره سنة 1964 وسحبت منه صلاحياته المتعلقة بالإصلاح الزراعي الذي جاء به التصميم الخماسي 1964-1960 . التجأ المغرب الى بولاندا لكون فرنسا رفضت التعامل باعتبار ان منتوجاتها في صناعة السكر ستفتقد السوق المغربية. نفس الشيء بالنسبة لمعمل سوماكا فالحكومة الوطنية للفقيد عبدالله إبراهيم تعاملت مع إيطاليا لكون فرنسا رفضت التعامل في هذا المجال، لكنها عملت على عرقلة نشاط المؤسسة المذكورة وردتها شبه معطلة الى ان اشترتها شركتها رونو بعد 50 سنة وأصبحت تنتج عشرات الالاف من الوحدات سنويا وتحول جميع أرباحها الى البنوك الفرنسية ولا يبقى بالمغرب الا قيمة المواد الاستهلاكية الكفيلة بإعادة انتاج قوة عمل الطبقة العاملة.

ان أسس الازمة الهيكلية للقطاع الفلاحي ببلادنا ليست وليدة اليوم بل هي نتيجة لصراع حسم في السنوات الأولى للاستقلال بين مفهومين للتنمية:

– من جهة اولى، مفهوم الإصلاح الزراعي وما يعني من رفع التهميش على جماهير الفلاحين الذي نتج عن معاهدة الحماية ل 30 مارس بفاس في عام 1912 . هذا المفهوم تتبناه القوى الوطنية المنبثقة عن جيش التحرير والمركزية النقابية الوحيدة آنذاك: الاتحاد المغربي للشغل

– من جهة ثانية، الحفاظ على الهياكل التقليدية المخزنية التي عممها الاستعمار على مجموع التراب الوطني بعد سنة 1936 بواسطة القياد الكبار خدام سياسته. هذا المفهوم يدافع عنه القصر والحكومات المتتالية المنبثقة عن اعلان لاسيل سان كلو ل 6 نونبر 1955 .

على هذا المستوى يجب التنبية على أن هذا الصراع لا يتعلق بصراع أيديولوجي بين الاشتراكية والرأسمالية، بل الصراع هو بين مشروع تساهم جماهير الفلاحين في إنجازه في ظل «اقتصاد السوق» وبين مشروع قرسطوي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. فالإصلاح الزراعي كما هو متعارف عليه، هو بوابة أساسية للخروج من دائرة التخلف واقتحام مجلات الصناعة والتكنولوجيا، اخر الدول التي نجحت في إصلاحها الزراعي هي كوريا الجنوبية، وليست بدولة اشتراكية، في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. فالإصلاح الزراعي يتوخى تقليص الفوارق فيما بين المدن والبوادي وتنمية دخل الفلاحين بتوفير ما يلزمهم من الأرض المستصلحة والماء والمدخلات وضبط التسويق وتجريم المضاربة بما يساعد على الاستهلاك الداخلي للمنتوجات الوطنية والهدف من هذه العملية هو توفير رصيد يوظف في استثمارات تقوي مناعة القطاع الصناعي وضمان صموده وتطوره في وجه المنافسة الخارجية.

في يونيو 1960 سيحسم الصراع لصالح التوجه الذي يدافع عن النهج الاستعماري للفلاحة على اثر الانقلاب الأبيض الذي حصل بالمجلس الأعلى للتخطيط الذي كان منكبا في المصادقة على المخطط الخماسي 1960 – 1964 الذي يدقق في الإصلاح الزراعي والذي هيأته حكومة عبدالله إبراهيم التي اقالها الملك شهرا قبل اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط.

في انتخابات سنة 1963 سيتكلف تحالف الفديك الذي يتزعمه المحجوبي احرضان ورضا اكديرة اللذين لهما نفوذ في وزارة الداخلية والجيش والقصر من اقتلاع التوجه الراديكالي من البادية المغربية وإرساء نفوذ الاعيان الموروثين عن الحقبة الاستعمارية في المجالس القروية وفي البرلمان. هكذا اصبح رضا اكديرة والمحجوبي احرضان يسيطران على وزارة الفلاحة وعلى التوجهات السياسية الكبرى في المجال الفلاحي بعد تجميد المكتب الوطني للري وإلغاء كل صلاحياته سنة 1964.

سنة 1969 سيصدر قانون الاستثمارات الفلاحية لتحفيز القطاع الخاص. هذا القطاع الخاص الذي لا علاقة له بالفلاحين الصغار والمتوسطين بل يتشكل من البورجوازية الإدارية والعسكرية والتجارية التي سيطرت على مئات الالاف من هكتارات أراضي الاستعمار واراضي المعمرين بالإضافة الى الملاكين الكبار الذين يتشكلون من الاعيان المتعاونين مع الاستعمار. هذا القانون هو من سيتحكم في جميع السياسات الفلاحية الى يومنا هذا.

هذا القانون لسنة 1969 مكن من الاندماج في النهج الليبرالي المتوحش الذي يدعمه ويموله البنك الدولي منذ أواخر 1967 مع ماكنامارا لما اصبح مديرا للبنك الدولي. يعتمد هذا النهج الليبرالي المتوحش على مفهوم « ضمان الامن الغذائي»، بمعنى ان النمو الديمغرافي المضطرد في الدول المسماة النامية يتطلب توفير صناعة الغداء على المستوى العالمي وليس المحلي، ما يفرض على هذه الدول النامية ان تختص في انتاج المحاصيل التي تمكنها من تحقيق «امتيازات نسبية» والبنك الدولي سيرافق هذه العملية بتوفير القروض المناسبة.

بالنسبة للمغرب مثلا ليس من الضروري ان يعمل على تحقيق اكتفائه الذاتي من الحبوب والسكر والزيوت ، نظرا لوجود دول أخرى تنتج القمح مثلا في شروط توفر لها «امتيازات نسبية عالية» سيلجأ اليها لمغرب لاقتناء حاجياته بالعملة الصعبة اذا ركز على تطوير منتوجات «ذات قيمة مضافة عالية» (البواكر والحوامض والفواكه الحمراء والافوكا...) يصدرها كي تغطي بالدولار مصاريف إيراداته من القمح والسكر والزيوت... . باختصار هذا هو المشروع الجديد- القديم المسمى المغرب الأخضر وبعدها الجيل الأخضر. الجديد في كل هذا هو الدور الذي اصبح يلعبه الرأسمال المالي بعد تسعينيات القرن الماضي والذي استفاد من خلال «برنامج التقويم الهيكلي» من السطو على الرأسمال الأساسي المتراكم في المجال الفلاحي من سدود ومضخات وقنوات ومعامل وضيعات فلاحية...

كخلاصة فالقطاع الفلاحي لا يوظف في تحقيق التراكم البدائي الضروري للانطلاق الصناعي ولا يتوخى السيادة الغذائية بل يشكل أداة لتفقير الشعب المغربي وتخريب المجال البيئي واستنزاف الفرشة المائية وتسريع ملوحتها، كل هذا من اجل انعاش طبقة طفيلية يهمها الربح السريع تربت في أحضان الدولة بالسيطرة على الهيئات «المنتخبة» ودوائر المشاركة في تحديد السياسات العامة في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع.

السيادة الغذائية بالمغرب بين الخطابات الرسمية والواقع المأزوم
– حالة المناطق الجبلية –

وصلت أسعار مختلف المنتوجات الفلاحية والحيوانية إلى مستويات غير مسبوقة وغير مقبولة، ولا تتناسب مع معدل الدخل الفردي للمواطن(ة) المغربي، حيث إن الأسماك لم تعد في متناول حتى جزء مهم من الطبقات المتوسطة رغم توفر المغرب على موارد معتبرة منها يصدر جلها الى أوروبا . أما الخضر والفواكه فباستثناء بعض الفترات التي يقل فيها التصدير أو التي يتم إرجاع المواد المصدرة بسبب غياب الجودة، فأثمنتها تناهز مثيلاتها في أغلب الدول الأوروبية مع الفارق الكبير في الأجور. أما أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء والأعلاف، ورغم ما تقدمه الدولة من دعم لكبار المنتجين والمستوردين، فإنها لازالت ملتهبة، مما يستوجب إيجاد آليات فعالة ومستعجلة لوضع حد لهذا الجشع والعبث بالأمن الغذائي للمغاربة.

ج . حسن

فماذا نعني بالأمن الغذائي وبالسيادة الغذائية؟

عرفت قمة المؤتمر العالمي للأغذية لسنة 1996 الأمن الغذائي كونه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم/هن الغذائية ومتطلباتهم/هن الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية ويرتكز على أربعة أبعاد هي:

• التوفر المادي للغذاء أي «جانب العرض».
• الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية أي إمكانية توفيره من خلال الإنتاج أو الشراء.
• الاستفادة من المواد الغذائية.
• استقرار الابعاد الثلاثة الأولى في الزمان والمكان .

أما السيادة الغذائية فهي:

«حق الشعب في كل بلد في تقرير سياساتها الغذائية وحقه في تحديد سياساتها واستراتيجيتها في إنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه المستدام، مع احترام ثقافته ونظمه الخاصة في إدارة موارده الطبيعية ومناطقه الريفية، وهو حق يعتبر شرطا مسبقا بتحقيق الأمن الغذائي».

فأين مخطط المغرب الأخضر من تحقيق السيادة الغذائية؟

انطلق هذا المخطط سنة 2008 وانتهى سنة 2020 دون أن يحقق الأهداف المرسومة له المتمثلة في تحقيق 100 مليار درهم كصادرات لتعويض واردات الحبوب والبذور الزيتية والسكر، ورغم قيمة الاستثمارات التي بلغت 13 مليار دولار، استفاد منها خاصة الفلاحون الكبار، فهذا المخطط لم يعجز فقط على تمكين المغرب من تغطية الصادرات للواردات الفلاحية وإنما ساهم في استنزاف الموارد المائية المحدودة أصلا مما أثر بشكل سلبي على أوضاع الساكنة القروية وكذا القضاء على البذور الأصلية التي تساهم في الحفاظ على الموارد المائية وعلى التوازن البيئي والتي تم استبدالها ببذور مهجنة منتجة بالخارج، وخاصة من طرف الكيان الصهيوني، تحت تبريرات خادعة كالمردودية ومقاومة الأمراض، مما يجعل السيادة الغذائية للمغاربة في كف عفريت.

إن الارتفاع المهول لأسعار الخضر والفواكه والأعلاف واللحوم بمختلف أصنافها والأسماك إضافة إلى استنزاف المياه السطحية والجوفية تثبت بالملموس الفشل الذريع لهذا المخطط ولمخطط أليوتيس الذي لم يستطع حتى توفير الكمية الكافية من الأسماك في المزروعات السمكية مما يجبر المغرب على استيرادها.

إن هكذا مخططات هي نتاج السياسات الطبقية اللاشعبية واللاديمقراطية حتى لا نقول اللاوطنية للنظام القائم، لأن تحقيق السيادة الغذائية مرتبط جدليا بتحقيق السيادة الوطنية على كافة المستويات، وهذا لن يتأتى إلا بالتحرر الوطني من التبعية للدوائر الامبريالية وبناء نظام ديمقراطي شكلا ومضمونا ذو الأفق الإشتراكي، غير ذلك هو فقط البحث عن السراب.

فما هو نصيب المناطق الجبلية من المساهمة في السيادة الغذائية؟

تتميز المناطق الجبلية بالمغرب بتنوع خصائصها الطبيعية جغرافيا ومناخيا وبيئيا لكنها تتوحد في كونها هي خزانات لأغلب المعادن والغابات والمياه الجوفية، مما يجعلها مصدرا لثروات هائلة، كما يغلب عليها الطابع القروي مما جعلها عرضة للتهميش الممنهج من طرف النظام المخزني منذ الاستقلال الشكلي رغم كل الشعارات المرفوعة من قبيل الاهتمام بالعالم القروي ورغم كل الاعتمادات المرصودة زورا لهكذا برامج، بل إن كل السياسات المخزنية كانت كلها تصب في نقيض الشعارات الديماغوجية المرفوعة. فالدولة استولت على مئات الآلاف من الهكتارات من أجود أراضي ذوي الحقوق وفوتت جزء مهم منها للفلاحين الكبار وضباط الجيش والأمن في إطار توسيع قاعدته الاجتماعية ولأمراء الخليج مثال أراضي الوديان الثلاث بالصحراء الغربية واراضي أيت باعمران وغيرها ضدا على حقوق ذويها في الأراضي والمراعي وغيرها، مما انعكس سلبا على القطيع الحيواني، فمخطط المغرب الأخضر الذي يوجد ضمن السياسات المخزنية اللاشعبية التي حرمت سكان هذه المناطق من مياهها كمياه أطلس، سايس، إفران ووالماس وغيرها وخوصصتها، مكنت الفلاحين الكبار من الاستحواذ على ما تبقى من مياه سطحية وجوفية لسقي زراعاتهم المخصصة للتصدير، وبذلك بدأ القضاء على النمط الزراعي القائم بهذه المناطق على الاكتفاء الذاتي والمحافظ على السلالات الأصلية من البذور والحيوانات خاصة مع توالي سنوات الجفاف، هذه السياسات أدت إلى استنزاف الموارد المائية الذي نتج عنه اختلال في التوازن البيئي حيث اندثرت عديد من النباتات وتقلص الوحش في الغابات التي بدأت بدورها تعرف انهيارا غير مسبوق بسبب ظهور فطريات وأمراض ناتجة عن اختلال التوازن البيئي، هذه الوضعية أثرت ولازالت على المستوى المعيشي لسكان هذه المناطق، بل على المستوى الوطني بسبب الارتفاع المهول لأسعار المواد الغذائية منها الزيوت واللحوم بمختلف أنواعها الحمراء والبيضاء والبيض...الخ.

فتقرير المجلس الاقتصادي والإجتماعي والبيئي حول التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية رقم 2017/21 «يؤكد على أن هذه المناطق الجبلية لم تستغل بالشكل الأمثل، ورغم أنها تزخر بإمكانات هائلة ومتنوعة في مجالات الفلاحة والغابات والمراعي والمناجم والسياحة وغيرها، فهذه المناطق توفر فرصة لتحقيق تنمية مستدامة مرتكزة على تثمين الموارد، لكن للأسف هذه المناطق تسجل أعلى درجة الفقر والهشاشة على المستوى الوطني حيث لا يتعدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام 5%» انتهى التقرير، هذه الوضعية هي نتيجة السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية المتبعة التي كل برامجها تهدف إلى خدمة مصالح الطبقات السائدة والرأسمال الدولي ضدا على مصالح السكان الأصليين حيث يقر التقرير «بأن التقدم الذي تم إحرازه في إطار مجموعة من المشاريع والبرامج لم يساهم في التحسن الفعلي لظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية ولم يسمح بالتصدي الفعال للإشكاليات الطبيعية الخاصة التي تهدد هذه المناطق من قبيل تأثيرات التغيرات المناخية، لاسيما موجات البرد والفيضانات المدمرة أو الفترات الطويلة من الجفاف» ص7 وخير مثال البرد والأمطار الأخيرة التي دمرت المحاصيل بكل من بني ملال وأزيلال... كما يقر التقرير بأن أنشطة البحث العلمي والإبتكار التكنولوجي والإجتماعي غير ملائمة بالقدر الكافي للمناطق الجبلية كما يؤكد التقرير أن قطاع تربية المواشي الذي حقق رقم معاملات يبلغ حوالي 35 مليار درهم سنويا أي أزيد من 44% من رقم معاملات القطاع الفلاحي ويساهم في خلق أزيد من 2،5 مليون منصب شغل يواجه عديد من الإكراهات المرتبطة خصوصا بالجفاف وبضعف التحكم في الأمراض والتأطير غير الكافي لمربي الماشية في المناطق الجبلية بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الأعلاف اللازمة خلال فترات الجفاف ص18 وهذا ما أثر على القطيع بمختلف أنواعه والإرتفاع المهول لأسعار اللحوم مما يهدد الأمن الغذائي المغاربة ورغم أن هذا التقرير صادر عن مجلس دستوري ومخزني إلا أنه أشار وبإحتشام للعديد من المشاكل البنيوية التي تهدد السيادة الغذائية بالمغرب وكخلاصة أولية فمخطط المغرب الأخضر ضمن السياسات المخزنية في المجال الفلاحي لم تحرم فقط الفلاحين الصغار من أراضيهم ومياههم وإنما أثرت بشكل سلبي على الغابات وعلى التوازن البيئي وتزيد من حدة التصحر مما سيعقد مستقبلا أي حل يمكن التفكير فيه. فإلى أي حد يمكن الخروج من هذه الأزمة؟ وهل الأزمة تقنية أم سياسية أم هما معا؟

ندرة المياه ليست مسألة جفاف أو تغيرات مناخية فقط هي أيضا مسألة تدبير سياسي سيء للأمن المائي ببلادنا

عبد السلام العسال

في التشخيص:

يوم 29 ماي2023، صرح وزير التجهيز والماء، نزار بركة، بعدة معطيات خطيرة حول الوضعية المائية بالمغرب، من بين ما جاء فيها «أن أزيد من نصف الموارد المائية السطحية تتمركز بأحواض الشمال الغربي، التي تغطي 7 ٪ من التراب الوطني فقط، الأمر الذي يجعل الوضع صعبا في باقي ربوع المملكة»، وذلك خلال العرض الذي قدمه أمام أعضاء فريق حزب التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب حول «الموارد المائية بالمغرب، الإجراءات الحالية والمستقبلية» وكشف فيه «أن 51% من الموارد المائية السطحية تنحصر في حوضي سبو واللوكس، اللذين يغطيان 7 ٪ فقط من المساحة الإجمالية للبلاد»، وأشار إلى «أن باقي الأحواض المائية التي تغطي 93 ٪ من التراب الوطني تتقاسم 49 ٪ من الموارد المائية التي تقدر بحوالي 5.20 مليار م3 حتى 24 ماي الجاري، بنسبة ملء بلغت 32.3 ٪ مقابل 33.5 ٪ في السنة الماضية، مؤكدا أن المغرب يعيش إجهادا مائيا شديدا، حيث وصل نصيب الفرد من الماء إلى 606 م3 خلال العام الجاري وذلك في تأكيد واضح للمنحى التراجعي للماء بالبلاد» وقد فسر هذا المنحنى التراجعي ب «سبب النمو الديموغرافي وارتفاع حاجيات القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي من المادة الحيوية» فضلا عن الجفاف بطبيعة الحال(هيسبريس: 30 ماي 2023).

ويؤكد العديد من المسؤولين/ات والباحثين/ات أن المغرب يمر حاليا من أزمة مياه حادة، ومن بينهن/م الباحثة أسماء الخمليشي بصفتها مهندسة زراعية وقروية متخصصة في قطاع الماء والبنيات التحتية، فإن وضعية المياه بالمغرب جد حرجة، ذلك أن احتياجات المغرب من الماء تبلغ 16 مليار م 3، منها 14 مليار م3 تستعمل للقطاع الفلاحي لسقي حوالي مليوني هكتار من الأراضي المسقية، 1.7 مليار م3 مخصصة للماء الصالح للشرب، وحوالي 3 مليار م3 تستعمل للمياه الصناعية والإنتاج الكهربائي، في حين لا يتوفر المغرب حاليا إلا على حوالي 5 مليار م3، وهو ما يجعل نصيب الفرد من الماء لا يتجاوز في أحسن الحالات 300 إلى 350 م3 وتنخفض إلى أقل من 200 م3 في السنة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدل توفر الماء في السنوات الخمس الأخيرة، في حين يجب أن لا يقل نصيب الفرد من الماء على 1000 م3 في السنة، وبالتالي فالمغرب يعيش إجهادا مائيا حقيقيا، وتفسر الباحثة هذه الوضعية الحرجة بسبب التغيرات المناخية التي كان لها أثر سلبي على التساقطات المطرية مما أدى إلى انخفاضها بنسبة 60 %، وكذلك إلى انخفاض التساقطات الثلجية بنسبة 93 %، كما ساهم ارتفاع درجات الحرارة التي ارتفعت ب 1.8 درجة في تصعيد وتيرة التبخر والارتشاح وتعميق الجفاف، وتقترح الباحثة عدة حلول للتخفيف من هذه الوضعية، ومنها تحلية مياه البحر وخاصة في المدن الساحلية الكبرى والتخفيف من الأنشطة الفلاحية التقليدية المعيشية وتعويضها بأنشطة تنموية أخرى كالصناعة التقليدية، وغير ذلك من الحلول. (حوار بالعربية مصور بموقع policy centre for the new douth منشور بتاريخ 27 فبراير 2024، وحوار لها مع مجلة «لسان المغرب» منشور بتاريخ 21 فبراير 2024).

وبالفعل لا يمكننا أن نختلف عن كون ندرة المياه وما يرتبط بها من أزمة عطش حادة أصبحت واقعا ملموسا متفاقما، في جل المدن والبوادي، حيث جفت العديد من الوديان والبحيرات والضايات الكبيرة وشحت الموارد المائية بشكل مخيف حقا، فإلى حدود شهر أبريل من سنة 2024، لم تتجاوز معدلات ملء السدود 31.79%، بحقينة إجمالية في حدود 5124 مليار متر مكعب، وهي نسبة أقل من النسبة المسجلة في نفس التاريخ من السنة الماضية والتي بلغت 34.53% بحقينة إجمالية بلغت 5576 مليار متر مكعب، وإذا كانت حقينات مجمل السدود المغربية (حوالي 140 سدا صغيرا ورتليا و153 سدا كبيرا)، قد تباينت بين سد وآخر بسبب اختلاف حجم التساقطات المطرية في مختلف المناطق التي توجد بها هذه السدود، فإن غالبية أكبر السدود بالمغرب التي تستطيع تخزين 5000 مليون متر مكعب، سجلت انخفاضا كبيرا في حقيناتها، وباستثناء سد الوحدة الأكبر الذي سجل نسبة ملء بلغت 92%، فإن باقي السدود الكبيرة لم تتجاوز تخزين 28% كأحسن نسبة ملء، كما هو الشأن بالنسبة لسد سيدي محمد بن عبد الله، وقد انخفضت هذه النسبة إلى 2% بالنسبة لثاني أكبر سد في المغرب وهو سد المسيرة.

تفسيرات متشابهة ناقصة:

من خلال تتبع توضيحات وتفسيرات المسؤولين عن قطاع الماء بصفة خاصة والمسؤولين عن تدبير الشأن العام الوطني بصفة عامة، وكذا تفسير بعض الباحثين الأكاديميين، لندرة الماء بالمغرب، نجدها تتقاطع حول أسباب محددة دون غيرها، نستطيع إجمالها فيما يلي:

- تواتر الجفاف منذ سنوات وخاصة في السنوات الست الأخيرة بسبب قلة التساقطات إلى انعدامها في كثير من المناطق بالمغرب وبسبب التغيرات المناخية؛
- تركز أكثر من نصف المياه المتوفرة في بعض المناطق دون غيرها وتحديدا في الشمال الغربي حول حوضي اللوكوس وسبو التي لا تتجاوز مساحتها 07% من الأراضي المغربية،
- ارتفاع حجم الطلب على الماء من طرف القطاعين الفلاحي بدرجة كبيرة والصناعي بدرجة أقل؛
- ازدياد النمو الديمغرافي مع ما يرافقه من ارتفاع متواتر في حجم الطلب على الماء.

جوهر المشكل:

إذا كنا جميعا نتفق على أن التغيرات المناخية والنقص الحاد في التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة وازدياد حجم الارتحاش وتركز أكثر من نصف المياه في حوالي 07% من المناطق بالمغرب وازدياد حجم الطلب على الماء، كلها أسباب مؤثرة فيما نشهده من ندرة ملحوظة في المياه، فإننا لا يمكن أن نقر جميعا بأن هذه العوامل هي وحدها ما يتسبب في ندرة المياه وأزمة العطش بالمغرب، فهي، بكل تأكيد، رغم الإقرار بوجودها، ليست هي الأسباب الوحيدة لأزمة الماء بالمغرب، بل هناك أسباب أخرى مسكوت عنها هي التي تؤثر، بشكل سلبي أكثر، على وضعية الماء بالمغرب وتتسبب في استنزافه بشكل تصاعدي خطير، نستطيع أن نذكر من بينها على الخصوص:

- في مقدمتها طبيعة الاختيارات السياسية للنظام القائم فيما يخص تدبير الأمن الغذائي بصفة عامة وما يرتبط معه من أمن مائي بصفة خاصة: لقد اختار النظام السياسي المخزني، منذ الحصول على الاستقلال الشكلي، الاعتماد على الفلاحة كمصدر أساسي للتنمية، وأغفل، بشكل شبه مطلق، الاتجاه نحو التصنيع لتقدم البلاد، فركز على بناء السدود واستحوذ على جزء كبير من أراضي صوديا وسوجيطا المسترجعة من طرف الاستعمار الفرنسي، وأعاد توزيعها والاتجار فيها لفائدة حفنة من الملاكين الفلاحين الكبار، وشجع على الفلاحة الموجهة للتصدير على حساب الفلاحة الموجهة للاستهلاك الداخلي، وفصل، بشكل قسري، بين الأمن المائي والأمن الغذائي رغم ارتباطهما العضوي الجدلي، ولم يغير من طبيعة هذه السياسة رغم توالي سنوات الجفاف (حوارات الباحث الأكاديمي والسياسي نجيب أقصبي في العديد من المواقع الإلكترونية) أو انخفاض التساقطات المطرية والثلجية وتراجع صافي الواردات المائية بشكل متصاعد من معدل 11 مليار م3 في السبعين سنة الماضية إلى معدل 07 مليار م3 في العشر سنوات الأخيرة إلى معدل 05 مليار م3 في الخمس سنوات الأخيرة (أسماء الخمليشي)، وظل ممعنا في تجاهل نداءات الجماهير الشعبية في الكثير من المناطق المصابة بالعطش، وبمطالبها العادلة من أجل توفير الماء لها كحق أساسي للحياة الكريمة، ولم يكترث بمطالب القوى الديمقراطية السياسية والحقوقية والنقابية التي طالما دقت ناقوس الخطر بشأن أزمة الماء؛
- التدبير السيئ للأمن المائي: ورغم أزمة العطش وتواتر الجفاف، فإن الدولة ما تزال ممعنة في ممارسة نفس السياسة الفاشلة في تدبير الأمن المائي، وذلك ليس، فقط، بمواصلة تشجيعها للفلاحة المخصصة للتصدير، ولكن، وهذا هو الأخطر، بتشجيعها للزراعات السقوية، ضمن هذه الفلاحة، المستهلكة للماء والمستنزفة للفرشة المائية والمجففة للمياه السطحية والجوفية على حد سواء من أنهار وبحيرات وسدود وفرشات مائية وآبار وغيرها، وكمثال على ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، فقد وصل الإنتاج الفلاحي من الأفوكادو في موسم 2024-2023، 70 ألف طن، تم تصدير 60 ألف طن منها إلى الخارج، ولم يبق للسوق الداخلي إلا 10 طن، وإذا سلمنا أن الكيلوغرام الواحد من الأفوكادو يستهلك كمعدل ما بين 700 إلى 800 لترا على حد قول عبدالله اليملاحي رئيس جمعية الأفوكادو المغربية (هيسبريس 12 أبريل 2024)، فإن 70 طن المذكورة استنزفت ما بين 000 000 49 و 000 000 000 56 لترا من الماء في سنة واحدة، أما إذا عرفنا أن مجموع صادرات المغرب من الفواكه والخضروات هو حوالي 12 مليون طن (نفس المرجع)، فإن حجم الماء الذي يستهلكه هذا الكم الهائل من الأطنان سيقدر بملايير الأمتار المكعبة.
- يضاف إلى هذا الاستنزاف الخطير للمياه، بشكل تصاعدي ومتواتر، استنزاف المياه باستعمالات أخرى، تشكل بدورها خطورة على أمننا المائي، ويندرج ضمنها ملء مسابح أغنياء البلد وملاعب الكولف وسقي الحدائق الخاصة بالماء الصالح للشرب وغيرها. وهكذا يتم استنزاف ما تبقى من مياه بلادنا عوض ترشيدها ودعمها بحلول أخرى لتمكين المواطنين/ات المغاربة والمغربيات من حقهم المشروع في الأمن المائي.

حلول لا وطنية فاشلة: ليس في الأمر أية مزايدة إذا قلنا بأن كل الإجراءات التي اهتدت إليها الدولة لمعالجة أزمة الماء في المغرب لم تعرف إلا الفشل الذريع والواقع المعيشي يبين ذلك، ذلك لأنها لم تلامس الجوهر الحقيقي والأسباب الفعلية لهذه الأزمة التي ذكرناها أعلاه، لقد اتجهت الدولة إلى منع زراعة بعض الزراعات المستهلة للماء في بعض المناطق ولم تعمم هذا المنع على الصعيد الوطني ولو بشكل نسبي، بل إنها ما زالت ترخص لهذا النوع من الزراعات في العديد من المناطق وخاصة زراعة الأفوكادو في جنوب وغرب المغرب، كما منعت الدولة فتح الحمامات بشكل يومي ومنع غسيل السيارات وقطع الماء لفترات محددة في بعض المدن (الحايط لقصير)، بالإضافة إلى دخولها في تجربة محدودة جدا لتحلية المياه ولمعالجة المياه العديمة، وكل هذه الإجراءات لا يمكن أن تحد ولا حتى أن تخفف من أزمة المياه ببلادنا بقدر ما هي مجرد سياسة شكلية لذر للرماد في العيون.

الحلول الحقيقية الناجعة: ترتبط الحلول الناجعة لأزمة الماء بالمغرب بضرورة تغيير طبيعة الاختيارات السياسية، وطبيعة المشروع التنموي المستند إليها، وطبيعة الإرادة السياسية التي تحكمها، ففي ظل نظام سياسي طبقي تبعي يرهن البلاد للاستثمارات المحلية والأجنبية المستنزفة للماء، وفي ظل تشبث هذا النظام بربط المشروع التنموي بالفلاحة رغم الجفاف وشح الموارد المائية، وفي غياب أية إرادة سياسية وطنية لها غيرة حقيقية على الوطن، لا يمكن حل أزمة الماء.

إن حل أزمة الماء بالمغرب يقتضي، في المقام الأول، تحرير بلادنا من التبعية العمياء من موقع الضعف للأنظمة والشركات الامبريالية بصفة عامة ولمؤسساتها المالية بصفة خاصة، والقطع مع المشروع التنموي المعتمد على الفلاحة في ظل الجفاف، والتوجه نحو التصنيع كخيار استراتيجي من شأنه نقل بلدنا من موقع الاستيراد والاستهلاك إلى موقع الإنتاج والتصدير، وهو ما يقتضي، بالضرورة، منع جميع أو جل الزراعات المستنزفة للماء والمخصصة للتصدير، وسن سياسة فلاحية شعبية وطنية تستجيب للحاجيات الضرورية لشعبنا، بما يحقق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الفلاحي الموجه للاستهلاك الداخلي بأثمنة تكون في متناول القدرات الشرائية للفئات الفقيرة المتضررة من السياسات الطبقة الحالية، وطبيعي أن هذه السياسة الفلاحية الجديدة لا يمكن نجاحها إلا بإعادة توزيع الأراضي الفلاحية على الفلاحين الصغار والمعدمين وعلى استصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة حاليا، وعلى ربط الأمن المائي بالأمن الغذائي.

وطبعا تضاف إلى هذا الحل الجدري، حلول أخرى موازية، ومنها تحلية مياه البحر وفق مخطط وطني شعبي مدروس بعناية يشمل جميع المدن الساحلية والمناطق المحيطة بها، ومنع استعمال الماء الصالح للشرب لسقي الحدائق العمومية والمنتزهات وملاعب الكولف وملء المسابح وغيرها من الاستعمالات المستهلكة لهذه المياه.

وطبيعي أن هذه الحلول كلها، لا يمكن تحقيقها إلا في ظل نظام وطني ديمقراطي شعبي، وهذا النظام هو ما يجب أن نناضل جميعا من أجل تحقيقه الآن وهنا.

بتاريخ 28 يوليوز 2024

قضية التعليم تأخذ في الحالة الفلسطينية بعدًا وأولوية أساسية

نظمت جامعة الأقصى اليوم ندوة لمجلسي الأمناء والجامعة بمشاركة المفكر والباحث الفلسطيني وعضو مجلس أمنائها غازي الصوراني، وبحضور رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور أيمن صبح ورئيس مجلس الأمناء المهندس علي أبو شهلا.

غازي الصوراني

وفي استعراضه لدراسته المطولة التي أعدها بعنوان: أزمة التعليم في الجامعات الفلسطينية، بيّن المفكر «الصوراني»، أن حديثه عن أزمة الجامعات الفلسطينية هو أيضًا حديث عن أزمة الجامعات العربية، بحيث الفصل بين أزمة التعليم في فلسطين وأزمة التعليم في أي بلد عربي آخر من حيث جوهر المنطلقات والأفكار، مع إقراره بخصوصية هذه الجامعة أو تلك في كل بلد، كما لا إمكانية فصل الثقافة الفلسطينية عن الثقافة العربية، كون أزمة الثقافة والجامعات في بلداننا، هي بالضرورة انعكاس لأوضاع التبعية والتخلف والاستبداد السائدة في مجمل بلدان النظام العربي.

وقال إنه: «في ضوء متطلبات هذا العصر، ومن منطلق الوعي العميق بنظرية التحدي والاستجابة أصبح لزامًا أن يهتم التعليم الجامعي في بلداننا بالبحث العلمي، ليكون مستعدًا لمواجهة تلك التغيرات غير المتوقعة على الصعيدين المحلي (الفلسطيني والعربي) والعالمي، خاصة في ظل عالم شديد المنافسة، القوي فيه من يمتلك العلم والمعرفة». مؤكدًا بأن «قضية التعليم تأخذ في الحالة الفلسطينية، بعدًا وأولوية أساسية، في ضوء الخصوصية المتمثلة بالصراع الثوري الكفاحي والحضاري المصيري – والوجودي الذي يخوضه شعبنا ضد العدو الصهيوني، الذي يمتلك وينتج الكثير من أدوات العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتطورة، ويعد من أكثر الدول تطورًا على مستوى الشرق الأوسط، والعديد من جامعاته تأخذ موقعًا متقدمًا في التصنيفات والمقاييس الدولية المعنية بالتعليم ومؤسساته، وأبرزها تصنيف شنغهاي».

واستعرض «الصوراني» أبرز جوانب تشخص مظاهر الأزمة التعليمية التي تطال الجامعات في فلسطين وبلدان الوطن العربي والتي منها: محاولات العدو الصهيوني محاصرة نمو وتطور الجامعات الفلسطينية، إلى جانب تأثير الانقسام في مفاعيل الأزمة وتفاقمها، وعدم وضوح أو تبلور الفلسفة التربوية الحداثية للمنظومة التعليمية في الجامعات والكليات، والضعف الشديد بالنسبة للاهتمام المطلوب في تفعيل عملية البحث العلمي، وغياب التنسيق أو التكامل بين الجامعات في هذا المضمار، والاهتمام بالكم على حساب الكيف، وارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين من الذكور والإناث في معظم التخصصات، مبرزًا أن أعلى تخصص من حيث نسبة البطالة بين الذكور هو تخصص العلوم الإنسانية بنسبة 52%، وقصور أو فشل معظم الجامعات الفلسطينية في إعداد المناهج وإنشاء الكليات العلمية المتخصصة لتحقيق وبلورة «اقتصاد المعرفة» علاوة على عجزها في تطوير مجتمعنا الفلسطيني صوب مفهوم «مجتمع المعرفة» القادر على الإنتاج الفكري العقلاني، والتنافس بين الجامعات الفلسطينية دون أي اهتمام لتفعيل عملية التكامل المنهجي في البرامج والرؤى والاستراتيجيات المطلوبة للبحث العلمي ولعملية التكامل الأكاديمي في البرامج من ناحية، أو في خدمة السوق المحلي أو الأجنبي من ناحية ثانية، وعدم اهتمام وزارة التعليم العالي، والجامعات، بدرجات متفاوتة، في التطبيق الفعال لتوصيات مجلس التعليم العالي الصادرة في أول ديسمبر 2021، وأهمها تشديد العقوبات ضد مخالفي القوانين ومرتكبي التجاوزات والاعتداءات الجسدية واللفظية بكل أشكالها في مؤسسات التعليم العالي، والهوة العميقة بين ما يتعلمه الطالب في الجامعات، وما يحتاجه سوق العمل من مهارات، فشل وعجز جامعاتنا -بدرجات متفاوتة- عن الارتقاء

بمستواها الأكاديمي في إحتلال مكان متميز وفق التصفيات المعتمدة عالميا، وعدم كفاءة نسبة غير قليلة من أعضاء هيئة التدريس للقيام بمهامهم التدريسية والبحثية، لأسباب ذاتية، موضوعية

وأكد «الصوراني» أن واقع الدراسات العليا في معظم الجامعات الفلسطينية ما يزال لا يرتقي إلى المستوى المرموق الذي يجب أن تكون عليه، سواء على المستوى العلمي التكنولوجي الحديث والمعاصر أو على مستوى الصراع مع العدو الإسرائيلي، ويشير هذا الواقع الى التدهور الملحوظ في رصانته الى جانب الضعف الواضح في المستويات العلمية من حيث المناهج الدراسية نوعًا وتدريسًا، وكذلك البحوث العلمية التي غالبًا ما تقتصر على التعميم السياسي والنظريات الإنسانية والدينية.

وفي تناوله لسبل الخروج من الأزمة وتطوير الجامعات الفلسطينية واستنهاضها، أوضح أنه «لا يمكن معالجتها بقرارات إدارية فقط، بل تحتاج العلاج إلى رؤية تحليليه ونقديه عميقة الوعي بجوانب الأزمة، مع أهمية وضوح وتبلور الآليات العلمية المطلوبة، حيث أكد على أهمية تشكيل لجنة من العلماء الأكفاء يمكن اختيارهم من الجامعات ومن أوساط المثقفين الفلسطينيين بالإضافة إلى مجلس التعليم العالي لوضع الدراسات والاستراتيجيات الكفيلة بتشخيص عناصر الأزمة وسبل الخروج منها صوب النهوض بعملية التعليم العالي وتمكين الجامعات من أداء دورها في خدمة الأهداف الوطنية والمجتمعية المنشودة، وتفعيل تطبيق معايير الجودة فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي، واعتماد مبدأ ديمقراطية العمل الجامعي لكل منتسبيه، بعيدًا عن الصراعات السياسية، وتأمين أجواء ومناخات ومقومات الحرية الأكاديمية التي تسهم في البعد المجتمعي للطلبة وتعزز قدرة بناء المواطن الفلسطيني المنتمي لوطنه، الواعي لدوره وحقوقه الديمقراطية، بما يضمن توفير مقومات الدراسة الجامعية وتشجيع الحوار والنقاش والنقد والبحث وفق معايير علمية وديمقراطية توفر أجواء الحرية الاكاديمية، ومنح استقلالية تامّة للجامعات والمراكز البحثية التابعة لها في التخطيط في سياساتها واتخاذ قراراتها في سبل تنفيذها، ضمن الإستراتيجية العامة المرسومة مسبقاً، وتحديث المناهج الدراسية لكل تخصص، وذلك عبر اللجان الأكاديمية المختصة بالتعاون والتنسيق مع الأكاديميين المختصين ورؤساء الجامعات ومجالس الأمناء، والحد من التوسّع في الموافقات لفتح الجامعات الأهلية من غير الحاجة الفعلية لها شرط تأهلها بتخصصها ضمن المواصفات السليمة وحاجة سوق العمل الفعلية لخريجيها، وزيادة البعثات للطلبة والخريجين المتميزين في التخصصات المختلفة بصورة عامة والنادرة بصورة خاصة، وإعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس وتطوير كفاءاتهم من خلال الاستفادة من التجارب العالمية وخاصة الجامعات الغربية، والاستفادة القصوى من الكفاءات الفلسطينية المغتربة، العاملة في جامعات أوروبا والولايات المتحدة والخارج، وتوفير المكتبات الحديثة المتطورة ورفدها بأحدث الكتب والمجلات العلمية وربطها إلكترونيا بالمكتبات الرصينة المعروفة بالعالم، وضرورة تبني إدارة الجامعات الفلسطينية استراتيجية التنمية المستمرة لرأس مالها الفكري، لتقوم على التوجه للاهتمام بالعقول المتميزة ورعايتها بما يمتلكون من مهارات وقدرات وإبداعات ومعرفة، لتسخيرها لصالح الجامعة.

وركز المفكر والباحث غازي الصوراني، على الأهمية الكبرى لمستقبل الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في عالم البشر، وتظهر في الأولوية التي توليها دول العالم للثورة الصناعية الرابعة ورافدها الأبرز الذكاء الاصطناعي، مما يتطلب ضرورة إفراد كلية خاصة بتدريسه في جامعاتنا الفلسطينية، كونه أحد مجالات علوم الكمبيوتر والهندسة التي تهدف إلى إنشاء آلات ذكية، يمكنها التفكير واستخدام العقل والتعلم كما يفعل البشر.

عن بوابة الهدف

الفلسطيني وهو يقاوم يسعى إلى الحرية والانعتاق

غ ص ا

لقد بات واضحاً لنا جميعاً، في مغرب ومشرق هذا الوطن العربي، في ظل نظام العولمة الأمريكي الراهن، وبمساندته ودعمه وتحالفه الكامل غير المشروط لإسرائيل، إن العدو الصهيوني يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب بديلا لكل شرعية، سواء تلك المستندة إلى حقوقنا الوطنية والتاريخية أو تلك المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، لذا لا بد من الوعي المعمق بفكرة المقاومة ومنطلقاتها الوطنية والقومية ومأسستها وبلورتها عبر صيغة وطنية وحدوية نقيضة للانقسام الراهن كشرط أساسي لتفعيل المقاومة وإثبات جدواها، ومن ثم تحقيق أهدافها التحررية عبر مقاتل فلسطيني، يدرك بوعي أنه يقاوم لكي يمارس حقه المشروع من أجل حقوقه التاريخية، وهو بالتالي ليس إرهابيا على الإطلاق وإنما هو مناضل ثوري يمارس حقه في المقاومة الذي كفلته قرارات الشرعية الدولية.

فالفلسطيني وهو يقاوم يسعى إلى الحرية والانعتاق لكي يشعر بالاطمئنان ولكي تنتهي إلى الأبد صفة الضحية التي لازمته حتى اللحظة بسبب المغتصب والقاتل الصهيوني الذي يحاول القضاء على كل آماله في الحرية والحياة... فمن هو إذن الإرهابي؟ هل الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله وحياته الكريمة الآمنة؟ أم ذلك العدو الصهيوني الذي اغتصب فلسطين بدواعي مصالح الرأسمالية العالمية دون أي مسوغ أو حق تاريخي فيها على الإطلاق، ويمعن في تكريس هذا الاغتصاب برفضه القبول بقرارات الشرعية الدولية رغم أن الضحية قد أكرهت على قبول تلك القرارات، في ظل متغيرات وأوضاع دولية وعربية عززت النزعة التوسعية الصهيونية، وأدت إلى هذا الاختلال العميق في ميزان القوى لصالح العدو الإسرائيلي، الذي استمر في ضم الأراضي الفلسطينية وتجزئتها وتحويلها إلى كانتونات تحاصر الشعب الفلسطيني، من أجل تحقيق هدفه في إذلال شعبنا وفرض الاستسلام عليه، عبر صور من الإرهاب الصهيوني – أكثر انحطاطاً من كل أشكال الإرهاب النازي والعنصري في التاريخ الحديث، الأمر الذي فرض على شعبنا أن يتصدى لهذا الإرهاب الصهيوني بكل أشكال المقاومة كحق وواجب وطني، ما يجعل من المقاومة الفلسطينية، من أجل الحرية والعودة هي النقيض الحقيقي للإرهاب الصهيوني.

المرأة العاملة وتحديات العمل النقابي بالمغرب

تعيش الطبقة العاملة بصفة عامة بالمغرب ظروف جد قاسية تتسم بالهشاشة والاستغلال بسبب لسياسات الطبقية التي تنهجها الباطرونا الرأسمالية المدعومة من طرف النظام المخزني ، أما فيما يخص المرأة العاملة فإنها وبحكم جنسها تعيش اضطهادا واستغلالا مزدوجا أولا لكونها امرأة تعيش بمجتمع ذكوري يتسم بالدونية للمرأة مجتمعيا وقانونيا وثانيا لكونها عاملة تعيش تحت وطأة الاستغلال إلى جانب الرجل العامل، مما يستدعي نضالا خاصا من طرفها لتحررها وتحسين أوضاعها المادية والمعنوية والدفاع عن حقوقها كامرأة وكعاملة. الأمر الذي يستوجب الانتظام داخل النقابة التي تعتبر أحد أدوات الطبقة العاملة لخوض الصراع الطبقي والدفاع عن مصالحها.

عزيزة الرامي

المحور الأول : تشخيص لوضعية المرأة العاملة.

مع تنامي الأزمة الرأسمالية العالمية وفي ظل خضوع النظام في المغرب لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، وفرض لسياسة التقشف ومواصلة الهجوم على الطبقات الشعبية وما نتج عن ذلك من تعميق الهشاشة، أصبحت الطبقة العاملة اليوم تعيش على إيقاع التراجعات في كل المجالات وفي كل القطاعات، وتعاني من أوضاع كارثية تتسم بالاستغلال والإجهاز على الحقوق والمكتسبات، والمرأة العاملة باعتبارها جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة تعتبر ضحية» الباطرونا – المخزن – المجتمع» حيث تعيش تحت أولا وطأة الفقر والهشاشة والاستغلال المنهج والهجوم على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية مثل رفيقها العامل وثانيا بسبب مونها امرأة تعيش تمييزا على أساس الجنس في فرص العمل وقيمة الأجر و عدم المساواة في الحقوق وانتشار ظاهرة التحرش الجنسي والتحرش النفسي والاستغلال وغياب شروط العمل اللائق وعدم احترام المواثيق الدولية في العمل خصوصا بالقطاع الخاص والأمر الذي كشف بالملموس إبان تفشي فيروس كورونا وبعده.

تشتغل النساء العاملات في القطاع الخاص خصوصا القطاعين الفلاحي والصناعي والقطاعات الغير مهيكلة تحت ظروف قاسية وكارثية حيث يتم اعتبارهن يد عاملة رخيصة وتمثل كل مقومات الاستغلال البشع للربح رؤوس أموال طائلة من طرف الباطرونا، كما يعانين من التحرش الجنسي الذي يعتبر من أبرز الظواهر التمييز المبني على الجنس بأماكن العمل، في الوقت الذي لا تقدم فيه مدونة الشغل أي تعريف دقيق للتحرش الجنسي، ويظل الاستغلال الفاحش فيما يسمى بشركات المناولة التي تستغل النساء في مهن النظافة، حيث لا يتمتعن بأية شروط العمل ويحرمن من كل الحقوق الشغلية وغالبا ما يتم تسريحهن كلما بادرن بالمطالبة بأي حق من حقوقهن الأساسية كعقد العمل أول الانخراط في الضمان الاجتماعي أو الانخراط في العمل النقابي.

أما بخصوص العاملات الزراعيات فإنها تعتبر فئة اجتماعية الأكثر تعرضا للاستغلال والتمييز القانوني حيث يتجرعن بحكم هشاشة أوضاعهن أقصى أشكال القهر الجسدي والنفسي والجنسي ويتم ضرب عرض الحائط كل ما جاءت الاتفاقيات الدولية الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة بالأجور (أولا بين النساء

والرجال اتفاقيتين الدوليتين 100 و111 لمنظمة العمل الدولية حيث تنص الأولى على المساواة في الأجور بين العاملات والعمال عن التساوي في الأجور بين العاملات والعمال عند تساوي قيمة العمل ، بينما تنص الثانية على عدم التمييز في ميدان الاستخدام والنشاط المهني»/ ثانيا بين القطاع الفلاحي والصناعي /SMIG SMAG حيث يوجد فرق كبير بين الحد الأدنى للأجر بالقطاع الفلاحي 1812.98 درهم والقطاع الصناعي 2586.84 درهم دون أي مبرر).

كما تعاني النساء العاملات الزراعيات تمييزا بسبب الجنس والحمل والأمومة، سواء عندما يشتغلن ببلدهن أو بالخارج خصوصا بالديار الاسبانية (عاملات العرائش).

إن الصورة القاتمة التي تعيشها العاملات الزراعيات اليوم تتسم بالفقر والقهر الجسدي والعمل في ظروف صعبة ودون حماية اجتماعية ولا تحديد لساعات العمل اليومية والتي قد تصل ل 10 ساعات باليوم مقابل أجر لا يتعدى 50 أ، 60 درهم باليوم. تعمل العاملات في ظروف مناخية صعبة في البيوت البلاستيكية أو خارجها تحت وطأة الحرارة والشمس الحارقة وكل متغيرات المناخ مع استعمال المبيدات دون أدنى معرفة بخطورتها ودون أي تدريب أو مراقبة أو وسيلة للوقاية (غياب الحماية الصحية)، ينضاف لهذا أن أغلبهن لا يتم التصريح بهن في الضمان الاجتماعي (من بين مليون عامل/ة لا يتم التصريح سوى ب 5 في المئة) وبهذا يحرمن من حقهن في التقاعد وخدمات مدونة التغطية الصحية في خرق سافر لكل القوانين والاتفاقيات الدولية، يتم حرمانهن أيضا من بطاقة الأداء وبطاقة الشغل ومن العطلة السنوية وعلاوة الاقدمية بذلك لا توجد علاقة شغلية بين الباطرونا والعاملات وكذا حرمانهن من استقرارهن في العمل وحقوقهن الخاصة كعطلة الأمومة وساعات الرضاعة وفقا لما تنص عليه مدونة الشغل.

إضافة لما سبق نسلط الضوء أيضا على شروط نقلهن من الموقف لأماكن العمل حيث يتم تكديسهن بوسائل نقل خطيرة «بيكوبات» او شاحنات مما يعرض حياتهن للخطر ولحوادث سير مميتة ومأساوية.

كما نضيف الشروط السكنية حيث يقطن بدور الصفيح مما يدفعهن لبحث عن سبل التخلص من هذه الظروف ويسقطن ضحية عصابات الدعارة أو الهجرة السرية.

خادمات البيوت: يزداد الطلب على العمل المنزلي في المغرب بإلحاح من قبل أسر الطبقات والفئات البرجوازية من أجل التخلص من عبء العمل المنزلي أو التوافق بين الحياة الأسرية والعمل.

في سياق شكاوي عائلات عاملات البيوت بسبب الاستغلال الفاحش وسوء المعاملة والتعنيف والتحرش الجنسي والاغتصاب وهزالة الأجر وانتشار السمسرة في هذه الفئة الاجتماعية الهشة، تم اصدار القانون 19-12 لتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمالات والعمال المنزليين حيث يتكون القانون من خمس أبوب (التعريف بالفئة – شروط التشغيل – مدة العمل والراحة وطبيعة الأجر وأخيرا المراقبة والعقاب).

يحاول القانون إيهامنا بالمساواة القانونية بين العمال والعاملات المنزليين لكن يستحيل هذا في مواد أخرى حيث يحدد الحد الأدنى للشغل بين 16 سنة و18 سنة بمعنى الفئة الأكثر استهدافا هن القاصرات باعتبارهن الأكثر هشاشة بينما يتوجه تشغيل العمال المنزليين في البستنة والحراسة البيت والسياقة وهي من اختصاص العمال الراشدين.

بينما يتطرق لتحديد الحد الأدنى للأجر 60 في مئة من الحد الأدنى للأجر في القطاع الصناعي والتجاري (وهنا نضيف حد أدنى للأجر ثالث للمغرب بالإضافة للصناعي والفلاحي)، مع تسجيل غياب تام للحماية الاجتماعية (تغطية الصحية – تقاعد – عقد عمل – حماية من الحوادث....) مع غياب تام لتنظيم الفئة في النقابات.

أما بالنسبة للنساء العاملات بقطاع التعليم فإنه من بين القطاعات الحيوية بالبلاد ، إلا أنه يتعرض لهجوم نيوليبرالي غير مسبوق بسبب السياسات العمومية المتبعة من طرف الدولة المغربية والمملاة من طرف الدوائر الامبريالية، حيث تسعى دول المركز الرأسمالي إلى إبقاءه خادما لمصالحها لذلك تسعى أن يتضمن كل إصلاح 3 خصائص (ضرب المجانية – تشجيع القطاع الخاص – ضرب المناهج التي تعتمد على التفكير النقدي وتعويضها بالتعليم التقني) وكذلك ضرب والإجهاز على حقوق ومكتسبات نساء ورجال التعليم.

كما نسجل تمادي الدولة في تنفيذ مخططاتها التدميرية للمدرسة العمومية من خلال عدة إجراءات وقوانين اخرها القانون الاطار 51-17 (ضرب ما تبقى من المجانية – ضرب استقرار الشغل وإدخال الهشاشة للقطاع عبر التشغيل بموجب العقود ومشروع القانون التكبيلي للإضراب وقانون النقابات رفع سن التقاعد والزيادة في الاقتطاعات على التقاعد بعد نهب الصناديق وإخراج نظام تقاعد جديد يلغي كل المكتسبات السابقة والاقتطاعات الغير قانونية من أجور المضربين/ات والإجراءات التعسفية في حق رجال ونساء التعليم (تنسيقية المفروض عليهم/ن التعاقد) وعدم التعويض عن العالم القروي. كما يعيش القطاع مشاكل بنيوية (اكتظاظ الاقسام – الاقسام المشتركة – الخصاص المهول في القطاع) ومن جهة أخرى المظاهر السلبية فيما يخص المرأة والمتعلقة بالنظرة الدونية في البرامج والمناهج التعليمية والتي تكرس العنف والتمييز وتحرض على الكراهية.

كل هاته الإجراءات الرجعية والتراجعية تعاني المرأة العاملة بالقطاع منها الى جانب الرجل ، ونضيف لهذا معاناتها من

الوضعية المزرية والمتمثلة في اشتغالها في ظروف سيئة (العالم القروي – تعيينات في مناطق نائية تنعدم فيها شروط العيش الكريم والسلامة) بالإضافة لتهميش حقوقها وتعرضها لجميع أشكال العنف والقمع والاعتقالات التعسفية (الأستاذات المفروض عليهن التعاقد) والتحرشات الجنسية (عنف لفظي وجسدي وجنسي ومعنوي/ حالات العنف ضد الأستاذات والتحرشات التي يتعرضن لها بأماكن العمل خصوصا في المدن الكبيرة او المناطق القروية في غياب تام لحمايتها)، كما نضيف تعيينات المتزوجات والأمهات والشابات في مناطق نائية وبعيدة عن أسرهن وأبنائهن

المحور الثاني : المرأة والعمل النقابي:

1. من تاريخ الحركة النقابية النسائية :

بدأت تنظيم الحركة النقابية النسائية في الستينات بالاتحاد المغربي للشغل (المركزية النقابية الوحيدة آنذاك) حيث كان يظم بين صفوفه أكثر من نصف مليون منخرطة ، شكلت النساء نسبة مهمة مقارنة مع عدد النساء العاملات مما جعل الوعي بأهمية العمل النقابي النسائي والذي توج بتأسيس « الاتحاد التقدمي لنساء المغرب» بتاريخ 22 أبريل 1962 كأول تنظيم من هذا النوع حيث احتضن في فترة وجيزة مختلف شرائح النساء العاملات والموظفات وعاملات البيوت وربات البيوت.

لم يقتصر برنامجه على المطالب النقابية للنساء العاملات بل وضع نفسه كإطار يساهم في الرفع من الوعي السياسي للمرأة وتشجيعها على المشاركة في الحياة العامة ويطالب بتغيير كل التشريعات التي تحول دون ذلك بما فيها مدونة الأحوال الشخصية وبعد 3 سنوات طالب بتوفير الشروط الضرورية للممارسة المرأة عملها في ظروف إنسانية.

بحلول الثمانينات انضمت النساء للمركزيات النقابية وتشكلت لجان المرأة داخلها وقد اشتغلت على ثلاث محاور (التكوين لنساء العاملات – محاربة الامية – دعم المعارك العمالية النسائية).

شهدت التسعينات انخراط قوي للنساء العاملات في القطاع الخاص لتتأجج نضالاتهن في منتصف التسعينات 1995/1996/1997 حيث تم تشكيل مكاتب نقابية نسائية في قطاع النسيج وقادت النساء معارك بطولية كبيرة (مئات العاملات) حيث ضلت لشهور بشوارع طنجة ورفعت مطالب النساء العاملات ولكن سرعان ما تم الالتفاف والتحالف بين الباطرونا والمخزن والبيروقراطيات النقابية على معركتهن وتسريحهن وطرد مجموعة كبيرة منهن كما تم إضافة اسماء القائدات منهن للائحة السوداء لتصفية الحساب معهن وتوزيعها على كافة الباطرونات بالمدينة لتمنع تشغيلهن ومن جهة أخرى انطلاق موجة رحيل المستثمرين لمدن أخرى او لتونس وتركيا واسيا بحثا عن يد عاملة رخيصة وشروط افضل.

انخرطت النساء أيضا بالجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين بالمغرب حيث كانت مشارتهن وازنة وحاضرة بقوة في المعرك والاعتصامات وقد نلن حقهن من التعسف والتنكيل بشوارع الرباط الى جانب الرجال من اجل الحق في الشغل، وتم تشكيل تنسيقيات المعطلين لاحقا وعرفت حضور نسائي قوي أيضا بها وبجل المعارك.

في هذا الإطار أيضا قام الاتحاد المغربي للشغل بتأسيس الجامعة الوطنية للنساء الموظفات في القطاع العام والخاص ولكن التجربة لم تتقدم كثيرا مما جعله في وقت قريب من الان يشرع في إحياء «الاتحاد التقدمي لنساء المغرب» من جديد ويشرع في هيكلة الفروع.

بتاريخ 5 مارس 1999م، تم عقد المؤتمر التأسيسي لتنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي والذي سيحمل اسم المرأة بالقطاع الفلاحي والغابوي» سنة 2012م

بحلول تاريخ 3 نونبر 2013 تم أيضا عقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد نساء التعليم بالمغرب وهو القطاع النسائي للجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديموقراطي بشعار « تنظيم نسائي قوي للدفاع عن التعليم العمومي والمطالب الديموقراطية لنساء التعليم» ، وتم بناء هذا التنظيم أساس إيمانا منا بضرورة تنظيم نضال النساء في القطاع نظرا لوضعيتهن الخاصة ومطالبهن الخاصة من اجل الدفاع عنها لتحقيقها.

2. نضالات المرأة العاملة المغربية في الحركة النقابية:

شهدت المعارك النقابية بمختلف القطاعات حضورا نسائيا متميزا وقويا ويناضلن إلى جانب رفيقهن الرجل في عدة محطات وتواجدن بقوة ونذكر منها:

– نضالات العاملات الزراعيات بمدينة العرائش : بعد الحادث المروع الذي أودى بحياة 10 عاملات ببوسلهام ، احتج 1400 عامل وعاملة أمام مقر الشركة المختصة في جني الفراولة بالعرائش ورفضوا الالتحاق بالعمل وظلوا معتصمين بالمقر مطالبين بالزيادة في الاجور وتحسين أوضاعهم وظروف اشتغالهم.

– نضال العاملات الزراعيات بشتوكة ايت باها . 1200 عامل وعاملة في ضيعة روزافلورفي حالة تشريد وضياع بينما 900 منهم في حالة توقيف أو إكراه على الاستقالة مقابل 1600 درهم بعد اشتغالهم لأكثر من 15 الى 20 سنة (هناك نساء يتجاوز عمرهن 60 سنة ولا يتوفرن على تقاعد نتيجة عدم التصريح بهن) حيث تم خوض اعتصام امام الضيعة بايت عميرة.

– نضالات النساء السلاليات بإقليم بني ملال من اجل ارضهن المغتصبة حيت اتسعت رقعة نضالهن منذ سنة 2000 حيث نظمت وقفات احتجاجية واستمرت معركتهن ونضالهن طيلة سنوات حيث نظمت أزيد من 20 وقفة ومسيرة وتعرضن لحصار وقمع امني سنة 2014.

– انخرطت أيضا النساء الحمالات بمعابر الذل بباب سبتة بالشمال وقفات احتجاجية مدعومة بعدد من الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية بمدينة تطوان والمضيق والفنيدق احتجاجا على الذل والمهانة والظروف اللاإنسانية التي يشتغلن بها حيث راح ضحية الازدحام بباب العبور عدة نساء يسقطن شهيدات لقمة العيش.

– خاضت ايضا العديد من العاملات والعمال اضرابات واعتصامات نقابية بسبب ما يمارس عليهم من مساس وهدر لحقوقهم الشغلية وخاصة الحق في العمل النقابي الذي أصبح اليوم عمليا محظورا من طرف الباطرونات حيث يتم تسريح وطرد العاملات والعمال اثر تشكيل مكاتب نقابية او المطالبة بحقوقهم (طرد 550 عامل/ة من شركة المغرب الكبير بطنجة – اعتصام عمال وعاملات امانور بطنجة والرباط وتطوان ـــ طرد 182 عامل وعاملة بشركة المستطيل بمراكش – طرد حوالي 300 عاملة من شركة صليتيكس بالبيضاء)

– نضالات عاملات سيكوميك البطولية بمكناس

– مشاركة النساء في قطاع التعليم بالمعركة البطولية للتنسيق الوطني لقطاع التعليم إثر الهجمة الشرسة التي تقودها الدولة بسبب النظام الأساسي الجديد المرفوض من طرف الشغيلة التعليمية والذي يحمل في طياته تراجعات خطيرة وغير مسبوقة في قطاع التعليم.

على الرغم من هذا التاريخ النضالي للنساء في قلب الحركة النقابية في القطاعين العام والخاص وحضورهن الوازن في المعارك والوقفات والمسيرات الاحتجاجية وبالرغم من أن القوانين الداخلية للنقابات تفرض وجود النساء في الهياكل النقابية إلا أنه حجم العضوية القاعدية للنساء في النقابات تبقى ضعيفة ولا يتعلق الأمر بالانخراط في حد ذاته بل بحجم المشاركة الفعلية في الحياة النقابية ونسبة تمثيلية النساء في الأجهزة (واحدة على الأقل تعد نسبة محتشمة ولا تعبر عن إرادة حقيقية لإدماج وتشجيع النساء على تحمل المسؤولية)، الامر الذي ينتج عنه بالضرورة تغييب قضايا النساء عن برامج النقابات والتي لا يستطيع النقابيين الذكور الإلمام بها والدفاع عنها ومن أغلب المعيقات التي تحول دون تقلد النساء مناصب قيادية إلا في بعض الحالات :

– إحجام المرأة عن المشاركة في القيادة وو رفض كسر حواجز الاجتماعية.

– منافسة وغياب أو قلة الثقة في المرأة عند الترشيح أو التصويت

– متطلبات العمل النقابي القيادي الذي يحد من إقبال المرأة عن المناصب القيادية حيث يستوجب عليها أن تكافح طويلا من اجل إثبات ذاتها وبذل أضعاف من يبذله الرجل من مجهودات وتكسير نظرة المجتمع التي تعتبر القيادة شأنا رجاليا بامتياز.

المحور الثالث : سبل تقوية انخراط المرأة في العمل النقابي ومتطلبات النهوض بوضعية النساء في العمل النقابي.

لتقوية انخراط المرأة العاملة في النقابات ولضمان تمثيلها في الأجهزة يتعين :

– تفعيل دور لجان المرأة في النقابات

– محاربة البيروقراطية داخل النقابات والسعي لإقرار الديمقراطية النقابية.

– التوجه للعاملات وتوعيتهن وتثقيفهن بأهمية المشاركة في الحياة النقابية لضمان حقوقهن والدفاع عنها وتنظيم تكوينات نقابية بهدف تمكينهن من مهارات القيادة والتنظيم وآليات الترافع و التفاوض النقابي

– اختيار الوقت الملائم لعقد الاجتماعات

– تنظيم أنشطة إشعاعية وتكوينية موجهة للعاملات

– تعزيز ادوار المرأة العاملة في الحياة النقابية

– تنظيم الزيارات الميدانية لتعريف بالنقابة ودورها وأهميتها وأهمية انخراط النساء بها مما يحفزهن على المشاركة الفعالة

– إعداد مطويات وملصقات لتوزع على العاملات لتوعيتهن حول حقوقهن العمالية والصحية والسلامة المهنية وكيفية الالتحاق والانخراط بالنقابات

– تجميع معطيات وإحصائيات تهم مشاركة النساء في العمل النقابي وتوظيفها في وضع برامج تستهدف مقاربة النوع.

– حث الحركة النسائية على تثقيف قاعدتها النسائية العمالية وتكوينها وتوعيتها بأهمية العمل النقابي لتحسين أوضاعهن وتحقيق المكتسبات والحقوق.

– تعديل القوانين الداخلية للنقابات بما يضمن تمثيلية قوية للنساء في الأجهزة (الثلث في أفق المناصفة) وتسهيل وصول النساء لمراكز القرار

– وضع برامج تكوينية خاصة بالنساء النقابيات للمساهمة في فرز قيادات نقابية نسائية

– المطالبة بتكريس المساواة الفعلية داخل التنظيمات النقابية.

المجموعات الغنائية

عبد اللطيف صردي

نحتاج الى مثل هذه الدراسات التي توثق لذاكرتنا الموسيقية الجماعية التي اجتاحت المغرب في السبعينيات القرن الماضي. ظاهرة المجموعات الغنائية مثل ناس الغيوان وجيل جيلالة والمشاهب ولرفاك . . . .

انها لم تنل حظها حتى من الدراسات الأكاديمية. وان تطرقت لها فبشكل خجول.

وتنطرح الكثير من التساؤلات:

السياق الدولي وموجات السخط الشبابي انتفاضة باريس الطلابية . . . ؛

السياق المحلي قوة الحركة الاتحادية وظهور اليسار الجديد؛

تجاوز الأغنية التقليدية بشقيها العامي والفصيح؛

هل كان خطاب المجموعات يحمل الرفض في طياته ويتجاوز الواقع الفني المسيطر خاصة تيمة الحب والمديح الديني؟

واذا سلمنا بأن كل لون غنائي له حاضنته فالعيطة اطربت الاقطاع وحتى صغار الفلاحين. وكذلك فن الملحون اطرب العلماء والقضاة والفقهاء وامناء الحرف وحتى الحرفيين. ولا يمكن أن يجازف أي كان ويحسم بان العيطة كان منطلقها البادية ثم نزحت للمدينة.

هل كان للمجموعات طبقات الاجتماعية الحاضنة من شباب وتلاميذ وطلبة وعاطلين ونساء؟ هل الطبقة العاملة أطربها هذا الفن وكذلك ساكنة البوادي أو فئات الفلاحين بدون ارض. هل كانت الظاهرة مدينية، خاصة بالمدينة كمنشأ وانطلاق؟

لماذا ظل ناس الغيوان يتربعون على عرش المجموعات الغنائية وتطرب جل المناطق رغم ولادتها بالدار البيضاء؟

هل لهذا الأمر كون سكان الدار البيضاء لها وافدون من كل البلاد. لهذا حملت كل الاهازيج من العيطة وحمادة وكناوة وسوس وزكورة كما لها امتداد للمسرح والحلقة هل غنى قاموسها اللغوي ناتج لعامل الهجرة كما هو سالف أعلاه. وهذا ينعكس حتى على الأدوات الموسيقية الموظفة.

بالتمعن إلى ما نعيشه اليوم من تفاهة موسيقية واحيانا كلمات خادشة للحياء العام، قد نعتبر ذلك زمنا ذهبيا ونترحم على تلك القامات الفنية التي لم يكن المتلقي يجد أي حرج وهو يصغي ويطرب لها في وسطه العائلي أو بين أقرانه في المؤسسات والفضاء العمومي والوسائل السمعية البصرية. مثل بوشعيب البيضاوي والحسين السلاوي وفاطنة بنت الحسين والدعباجي ورويشة والدمسيري وحميد الزهير وولد قدور والتولالي والعروصي والحياني . . .

كما نتمنى الصحة لمن لا يزالوا على قيد الحياة مثل عبد الوهاب الدكالي وعبد الهادي بلخياط وحمادة وعكي ونعيمة سميح. وكذلك افراد هذه المجموعات.

ولابد كذلك بالإشادة بالبحث الاكاديمي حول العيطة لحسن نجمي والراحل بوحميد باسفي.

اصدار:

رواية «نعم . . . ولكن»

رواية «نعم. . . ولكن» للكاتبة أمينة بحيرة، تعد بمثابة وثيقة سوسيولوجية بشهادة بعض المتخصصين في مجال الأدب ، صنف الرواية.

صيغت بلغة فنية اذ تعكس رؤيتين

متضادتين:

رؤية تحاول أن تشد المرأة إلى عهد العبودية والرؤية خاصة بالعالم القروي، تجسدها أسرة البطل مومن.

ورؤية ثانية يمثلها موحى نظريا، ورفيقة دربه المشبعة بقيم حداثية والمضحية بكل ما لديها، حفاظا على علاقتها بموحى، الذي لا يتوفر على القدرة لترجمة قناعته بحكم الترسبات المجتمعية السلبية اتجاه المرأة.

أشتهي العودة للحياة

أشتهي العودة للحياة
قبل أن تدنسها الكلماتُ بالطمث
ذاك المسمَّى : دمَ الشاعر
أو وحي النبي
قبل أن تغدو عاطلة عن الكسل
والصَّمت
قبل أن تغدو الصداقةُ ؛ فنا رومنسيا عقيما
أو مرآة تطمسُ ملامح العدو
وتلحسُ بالزجاج لحمنا الواهن
قبل أن تشيَّدَ المَسارحُ والبرلمانات والحدائقُ
ودور العبادة
وقاعات السينما
قبلَ أن يصير كلُّ بيت بمثابة مسلخ
وكلُّ قلب بمثابة حاوِيةٍ للأزبال
قبل أن تنخَتِبَ الطبيعةُ هذا الكائن العشوائي
فتكون المرأةُ عالما مترعا بالدموع والقذارة
ويكون الرجل قذارة تامة بلا دموع.
أطمحُ لحياةٍ أخرى ، على هذا الكوكب
حياةٍ بليدةٍ ، لا تلتفتُ للصراعِ الحاد حول رأسِ المال
أو رأس الصواريخ النووية
أو رأس المثقفين ورأس الماشية
ورأسَ الرجاء الصالح
ورأس الطغاة والفقهاء
ولا تَمضي بعيدا في التاريخ
كي لا تتيه
حياةٍ بلا تفكير أو كُتُبٍ
بلا حبيبة أو زواجٍ
بلا غيرة أو رياء
حياةٍ تمتَّحُ نسغها من كسلِ الغوريلات
وسبات الدببة
و بلاهَة الأكباش
حياةٍ ترَقصُ على قدم واحدة
كقرصانٍ في أعالي الموج
وتنظرُ ساخرة إلى الأرضِ
من ثقب في المؤخرة
أو في طَبقةِ الأوزونَ !

هل الحقيقة دائما منفلتة؟

نورالدين موعابيد

دأب الفكر الفلسفيّ على الاعتراف بأن الحقيقة متوارية دائما، دونها خرط القتاد la vérité toujours se cache. وتواتر من زعم أنها حقائق، وليست حقيقة واحدة، وهو ما يسوّغ غيابها، فتأرجح الجدل بين «النسبيّ»، و«المطلق» في «حقيقة» الحقيقة. ولم يستطع هؤلاء دعاة «الحقيقة المطلقة»، ولا أولئك أنصار «الحقيقة النسبية» الحسم، بل إن Michel Foucault نفى إدراكنا الحقيقة، مدعيا أن كل ما بوسعنا الوصول إليه، لا يعدو كونه تأويل الحقيقة. وعند المتصوفة أن الحقائق ، لا تدركها لطائف الخلائق. والخفيف، الظريف أن إشكالية الحقيقة، هاته، قد تنمّي كفاية الكشف/ الاكتشاف ومغامرة غزو فضاءات معرفية بكرl'aventure de la conquête du saoir. وواضح أن أساس الاختلاف حول الحقيقة هو ذلك الاختلاف بين الذاتية والموضوعية، لاسيما ما أثاره سؤال الأسبقية والتأسيس، حيث توزع المذاهب الفلسفية مذهبانِ: المذهبُ المثاليُّ، والمذهبُ الماديُّ. وبما أن المذهب الماديّ، الماركسيّ يدحض أطاريح المذهب الأول، ويفندها، فإنني سألامسُ الحقيقة في التصور الماركسيّ، معتدا بما ورد في ((معجم الماركسية النقديّ. مؤلف ثنائيّ : جورج لابيكا ، جيراربن سوسان. ترجمة جماعية. دار محمد عليّ، دار الفارابيّ. 2003))، علما بأن الحقيقة ليست سوى خطأ ممحّص، نحو ما قال La vérité : Gaston Bachelard n'est qu'une erreur réctifiée.

• الماركسية والحقيقة: سبق أن أشرت في مساهمة سابقة إلى أن تاريخ الفلسفة اليونانية يحتفي بالثالوث:الحق/ ،الخير/الجمال، وهو مؤشر دال على خطورة الحق(الحقيقة): الموضوع-البؤرة. . أما الحقيقة في تصور الأدبيات الماركسية ، فيجملها المرجع المذكور، في أن الفلسفة الكلاسيكية نظرت إلى الحقيقة ميسم المعرفة الصحيحة «تعبّر عن نفسها بالاستجابة لشرط محدد، هو مطابقة التصوّر المفهوميّ الواقع» (ص:609، بتصرف.). ولما كانت هذه المطابقة قد تحققت ، فعلا، فإن الحقيقة تحمل أيضا على معنى الواقع، أو على ارتباط الذاتية والموضوعية. (نفسه، ص:610.). وكان وكد الماركسية ماديا جدليا ، طامحا إلى تجاوز التناقض الثنائيّ بين الحقيقة المثالية والحقيقة المادية(الواقعية)، فكان أن انتقلت بذلك التناقض إلى مستويات الممارسة. يقولMarx في الأطروحة الثانية حول «فيورباخ»: ((إن مسألة معرفة إمكانية الإقرار بأن للمعرفة الإنسانية حقيقة موضوعية، ليست مسألة نظرية، بل هي مسألة عملية، إذ على الإنسان أن يبرهن عبر الممارسة على الحقيقة، أي على الواقع والقوة في عالمنا هذا، ولزماننا نحن.)) (نقلا عن المعجم المذكور، ص:610.). لا يملك مؤلفا المعجم عينه إلا أن يعلقا على Marx، بقولهما: ((بهذا المعنى يمكن القول، إن Marx اجتثّ فكرة الحقيقة من دائرة هو المعرفة ليُدمجها في دائرة البراكسيس التاريخية، كما يمكن القول، إنه يجعل الممارسة معيار الحقيقة، بالمعنى الماديّ.)) (المعجم نفسه، الصفحة نفسها.) . ومن ثمة يقطع دابر المعنى المثاليّ.

• الرهان الإيديولوجيّ والحقيقة: مفتاح هذا الرهان هو النشاط الثوريّ وعيا وممارسة، ولا تستوي الممارسة، ولا تقوى شوكتها إلا إذا كان العقل الناقد حاضرا ببأس وقوة، بل إن النقد الذاتيّ ليضرب في ذلك بأكثر من سهم. الواقع أن الماركسيين الثوريين لا يناضلون نضالا ميدانيا من أجل التغيير الجذري، فحسب، وإنما يناضلون كذلك من أجل((كشف الحقيقة الموضوعية))(مهدي عامل. مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكيّ في حركة التحرر الوطنيّ. ط:03. دار الفارابيّ. 1980. ص:197.)، وبهذا يتميز الصراع الإيديولوجيّ لديهم، الذي بؤرته، في شروط محددة، النضال ضد الصراعات الإيديولوجية غير الماركسية، الساعية إلى محاولة تشويه الحقيقة التاريخية وطمسها. . هكذا يمكن تخليص الحقائق من الشبهات التي تنغمس فيها حسب رأي عالم البصريات «الحسن بن الهيثم».

تمهّل ، أيها الانفعال، إذ ما زال في كنانتي بعض النبال. . فلنتمسك، دون السفوح، بالجبال، ولنبارك صمود مناضلاتنا، بعد أن تمردن على ربات الحجال. . بمثل هذه القيم عهدتك، يا رفيقي، في الشتاء والصيف. . أ نسيت أنك وعدتني بأن تتفقد الخنادق والمتاريس، وتتدارك ما تفتقده الدياجير من فوانيس. . ؟!. . هذه هي حقيقة الحقائق، التي يأتم بها هداتنا في الاستراتيجيات والتكتيكات. وليس من باب التحكم العقديle dogmatique أن يتشبث المناضل الحقيقيّ بأن جوهر الإشكالات المعاصرة هو في ((ما ينبغي أن يكون))، على الرغم من الصيحات المنتكصة، والمرتكسة الداعية إلى اعتماد((ما هو كائن)).

غشت 2024.

محمد هاكش:

لا مستقبل بدون سيادة غذائية: حان الوقت لتغيير أنظمتنا الغذائية واستعادة تحكم الشعوب في الأرض والماء والبذور»

تقديم

يسر جريدة النهج الديمقراطي ان تستضيف من جديد، في هذا العدد، الرفيق محمد هاكش، عضو اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي، والكاتب العام السابق للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إ م ش)، وعضو الشبكة الدولية "نهج الفلاحين" (فيا كامبيسينا).

■ الرفيق محمد، بعد الترحيب، نود أن ننطلق لإجراء هذا الحديث مما ورد في مقالك الذي ساهمت به في العدد السابق تحت عنوان « لا سياسة فلاحية دون السيادة الغذائية».

ما السبب في عودة السيادة الغذائية إلى ساحة التداول السياسي ؟

● **شكرا على الاستضافة من جديد. لتأكيد جدوى السؤال، سأبدأ بالخلاصة التي تفيد أن « لا مستقبل بدون سيادة غذائية: حان الوقت لتغيير أنظمتنا الغذائية واستعادة تحكم الشعوب في الأرض والماء والبذور» . اثارة موضوع السيادة الغذائية في هذه الظروف التي يعيش فيها الشعب المغربي وضعية غذائية متدهورة نتيجة ضعف انتاج المواد الغذائية الاساسية وارتفاع اسعار اللحوم والخضروات هي مبادرة موفقة من فريق تحرير جريدة النهج الديمقراطي العمالي على امل ان ينتبه من يهمه الامر الى النتائج الكارثية للسياسة الفلاحية التي ينهجها.**

مفهوم السيادة الغذائية يسائل الدولة عن التزامها بحق شعبها في الغذاء كما هو متعارف عليه امميا ويضع سياستها الغذائية ان وجدت في الميزان لان السيادة الغذائية تحتاج لوضع سياسة غذائية تضمن توفير غذاء صحي متنوع (الانتاج الفلاحي والصيد البحري) كما توفر القدرة الشرائية الكافية للحصول عليه.

ان الغذاء والحق في ضمانه برزت اهميتة وضرورة امتلاك وسائل تحقيقة على مستوى كل بلد اثر ما سمي بالصدمة الغذائية العالمية التي انفجرت سنة 2008 ثم 2011 والمرتبطة بالارتفاعات المتصاعدة التي عرفتها اسعار المواد الغذائية.

واليوم ،وبعد ان عاشت الشعوب الاثار الكارثية لجائحة كوفيد19، التي تجسدت في تصاعد ملحوظ لضحايا الجوع والفقر الغذائي، اصبحت السيادة الغذائية للشعوب مسالة حيوية لتحقيق مصير غذائها و حقها في غذاء كافي ،صحي، في المتناول ومستديم وفق توجيهات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحكم في إنتاجه ووضع حد للتبعية الغذائية بجميع أشكالها ووضع حد لسياسة «جوع كلبك اتبعك» التي تمارسها الدول الرأسمالية والامبريالية عبر شركاتها المتعددة الاستيطان ومؤسساتها المالية لاستعمار الشعوب واستغلال خيراتها.

■ للتذكير، ماذا يميز السيادة الغذائية عن الأمن الغذائي ؟

● **إن مفهوم السيادة الغذائية استطاع ، منذ أن طرحته حركة فياكابيسينا لأول مرة سنة 1996 في قمة الغذاء ،التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة بروما، ان يكتسح الساحة النضالية لمقاومة التبعية الغذائية ويصبح اداة المقاومة في يد الحركات الاجتماعية والقوى الديمقراطية والتقدمية لتحقيق الحق في الغذاء للشعوب. الحق في الغذاء يعني توفير الغذاء وضمان القدرة**

على شراءه مع الجودة والسلامة الصحة اللازمتين الذي تجعل منه غذاء صحيا يساهم في تفتح الإنسان ويساعده على العمل والابداع والمشاركة النشيطة في التنمية وتقدم المجتمع كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة25) والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتين 1-11 و 2-11). والجدير بالذكر ان هذا المفهوم قد تطور بشكل كبير بعد تبنيه من عدة حركات اجتماعية وادماجه في دساتير مجموعة من الدول ليصبح تعبيرا اقتصاديا وسياسيا قويا من اجل التصدي لهيمنة الشركات المتعددة الاستيطان على النظم الغذائية ومواجهة الرأسمال الزراعي التجاري المدمر للبيئة والإنسان. وقد جاء الاعلان الاممي لحقوق الفلاحين والعاملين بالمناطق القروية، الذي تمت المصادقة عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 دجنبر 2018 في المادة 5 الفقر 4 (المغرب صادق على الاعلان) ليؤكد حق الفلاحين والعاملين بالعالم القروي في تحديد واختيار نظمهم الغذائية ومشاركتهم في مسلسل اتخاذ القرارات المرتبطة بالسياسات الفلاحية والغذائية وحقهم طبعا في غذاء صحي وكافي يتم انتاجه بطرق اكولوجية ومستدامة تحترم ثقافتهم.

ولرفع اللبس حول الخلط السائد بين مفهوم «السيادة الغذائية» ومفهوم «الامن الغذائي» لابد ان نوضح ان هذا الاخير، وان كان مضمونه نبيلا ورغم كونه يعترف بالغذاء كحق اساسي من حقوق الانسان لكنه لا يتساءل عن شروط واهداف الانتاج ولا من ينتج ؟ ولمن ينتج؟ واين يتم الانتاج؟ كل هذه الاسئلة يغيبها مفهوم الامن الغذائي ويركز فقط عل «اطعام الناس» واختزل الجياع كونهم اشياء تحتاج الصدقة. كما ان هذا المفهوم خلاف السيادة الغذائية يتجاهل عواقب ومخاطر الانتاج الغذائي الصناعي والزراعة الصناعية المدمرة للبيئة والانسان. انه مفهوم مرتبط بنظرية راسمالية، نظرية «المزايا النسبية»لريكاردو والتي اسست للتبادل الحر الذي عمق التبعية للرسمال العالمي وشركاته العابرة للقارات.

■ ما هي حظوظ احقاق سيادة شعبية غذائية في السياق العالمي السائد؟

● **لقد ارعب هذا التصور وهذا المفهوم الذي يتقوى يوما بعد يوم الشركات المتعددة الاستيطان والمنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسات الامم المتحدة ذات الصلة بالغذاء ودفعها لتستحوذ على قمة النظام العالمي حول النظم الغذائية وتتحكم في تصميمها ومحتواها وعملياتها ومحوكمتها وتهمش الحركات الاجتماعية المناضلة التي قاطعت القمة وافشلت اهدافها بحملات مضادة ناجحة.**

لم ننه بعد الدرس البليغ لوباء كورونا حول ضرورة السيادة الغذائية للشعوب حتى طلعت علينا حرب اوكرانيا لتأكد خطورة التبعية الغذائية. لقد أسفرت تداعيات الوباء كما تتبعنا جميعا على خطاب جديد للحكام والمسؤولين يضع السيادة الغذائية كاولوية سياسية واصبحت المقالات والتحليلات والاحصائيات تتقاطر لتخبرنا على هول تبعية البلدان لقمح روسيا واوكرانيا ولتسجل ان المانيا قائدة اوروبا تفتقد للطحين والزيت.

هكذا تتجلى وبوضوح شديد أزمة النظام الراسمالي وعدم قدرة سوقه المقدس على ضمان الطعام للشعوب ولفئاتها الكادحة من عمال وفلاحين ومحرومين مما يستدعي النضال لتغيير هذا الوضع. علينا في هذا الإطار أن نهتم بالسياق العالمي الحالي، والذي يتميز بالصراع الجيوسياسي المتصاعد وببداية مسلسل انهيار النظام الرأسمالي المتوحش الذي تقوده الامبريالية الامريكية ، لتقوية وتعزيز كفاحنا لصد الهجوم الهجوم الامبريالي المتواصل ضد الشعوب واستمرار تجريم الحركات الاجتماعية. ومن المعلوم ان الشركات المتعددة الاستيطان، كدعامات اساسية للراسمالية المتوحشة والتي تمتلك وسائل الإعلام بشكل متزايد، اصبحت تخترق الأنظمة الديمقراطية و تهضم حقوق الإنسان حيث وحدت هذه الشركات مؤخرًا قواها للاستيلاء على الفضاءات المتعددة الأطراف لإدارة الغذاء ومكافحة تغير المناخ داخل الأمم المتحدة.

■ ما هي شروط احقاق السيادة الغذائية بالمغرب؟

● **ان التبعية الغذائية تتجسد في إتباع سياسة فلاحية تسخر الأرض والماء والإنسان من اجل تراكم الأرباح عبر التصدير وتكرس الاستغلال المكثف للطبقة العاملة مع التخلي الفاضح عن ضرورة ضمان الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية للشعوب كالخبز والزيت والسكر والذرة بالنسبة للمغرب مثلا والذي اختار الاستمرار في سياسة التصدير. كما ان التبعية الغذائية تفقد للبلد كل مقومات الصمود والقدرة على اتخاذ القرارات السياسية النابعة من مصالح شعبه ويكون عرضة للرضوخ لاملاءات من يطعمه (جوع كلبك اتبعك). هكذا يتضح ان التبعية الغذائية أداة يستعملها النظام لتجويع الشعوب وار ضاخها ووضعها في حالة الخوف الدائم من الجوع وفي هذا الصدد نلاحظ كيف تختفي المواد الأساسية من المتاجر والأسواق وكيف يتسابق الناس لاقتناء اكبر كمية ممكنة منها. وقد تقوم المتاجر لتحديد كوطا لايسمح بتجاوزها كما وقع في مجموعة من البلدان (الزيت في اسبانيا مثلا) وهنا قد يستسلم الشعب لغلاء الأسعار مقابل توفير المواد.**

ان السياق المشار اليه اعلاه و الذي يعيشه الشعب المغربي يفرض علينا ان نركز اهتمامنا ونضالنا من اجل السيادة الغذائية للشعب المغربي والخروج من التبعية ونأكد انه لا سياسة فلاحية دون سيادة غذائية ولا لخدمة كبارالمستمرين على حساب الطبقة العاملة وعلى الاغلبية الساحة من الفلاحين الكادحين .

على غرار وباء كورونا يكشف الجفاف، الاستثنائي والهيكلي في نفس الوقت، الذي عرفته بلادنا عن فشل الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها الدولة منذ الاستقلال الشكلي وعن شجع الطبقة الحاكمة من الراسماليين وملاكي الأراضي الكبار واغتنائهم على حساب جوع وعطش الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين من الشعب المغربي. ان آثار وتداعيات هذا السياق الذي يكتوي بها اغلبية الشعب المغربي ويعاني من قساوته الفلاحين الصغار والمتوسطين، مصحوبا بالارتفاع الصاروخي لغلاء الأسعار ليست بسبب الطبيعة او الحروب كما يتم الترويج له من طرف الحكومة المخزنية بل هونتيجة الاستحواذ المفرط على موارد وخيرات البلاد، وعلى راسها الارض والماء، واستخدامها لمراكمة الإرباح وتكريس السلطة والتسلط لإخضاع الشعب لمشيئة المخزن وللحفاظ على مصالح خادميه.

■ الرفيق محمد، هل هناك فكرة تود إضافتها؟

● **« لا مستقبل بدون سيادة غذائية: حان الوقت لتغيير أنظمتنا الغذائية واستعادة تحكم الشعوب في الأرض والماء والبذور».**

عام على زلزال الحوز : ما جديد الإعمار؟

المصطفى خياطي

حل شتنبر هذا العام (2024) وحل معه قدر المغرب المنسي في الجنوب الشرقي (طاطا - تنغير - ورزازات...) حيث الفيضانات الناتجة عن الأمطار الرعدية القوية التي خلفت شهداء ومفقودين ودمار في البنيات التحتية (طرق وقناطر..) وخسائر في الأغنام والبهائم والمحاصيل الزراعية والبيوت. كارثة هذه السنة لابد انها تذكرنا بتاريخ الثامن من شتنبر من السنة الماضية. والكل يتذكر ذلك اليوم المشؤوم حينما ضرب زلزال بقوة 8 درجات على مقياس ريشتر، منطقة الحوز الشاسعة، مُخلفا آلاف الضحايا في الأرواح والمعطوبين والبدون مأوى، وانهيار آلاف البيوت وإتلاف آلاف الهكتارات. حجم الكارثة ووقعها كان أكثر لأنه انضاف لمعاناة السكان من التهميش والإقصاء التي أنتجها السياسات العمومية الطبقية للدولة المخزنية المغربية القائمة على التمييز المجالي والطبقي والفئوي.

كلنا يتذكر ذلك الشاب الذي ظهر بواسطة هاتفه المحمول، وبث لنا صرخة مدوية من وسط الأنقاض طالبا النجدة لما عاينه من جثث ضحايا تحت الدمار وأصوات أحياء عالقين تحت الأنقاض لعل آذان المسؤولين تسمعهم لاستقدام مصالح وطواقم الإسعاف من أجل إنقاذ من يمكن إنقاذه.

لقد لعب ذلك الشاب وبعده شباب آخرون دور الإعلام البديل في غياب مريب لوسائل الإعلام الرسمية العمومية التي حل موفدوها بالمناطق السهلة والقريبة بعد حوالي 24 ساعة من وقوع الكارثة. لكن آلاف الدواوير النائية والقاصية والمنسية والتي لم يتعرف الناس على أخبارها وأحوالها إلا بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، وظل الرأي العام وأهالي السكان القاطنون في مدن الوسط والشمال والشرق يتتبعون ويبحثون عن المستجدات وأخبار ذويهم بتصفح المواقع الإلكترونية لأنهم عهدوا في القنوات الرسمية التضليل وحجب الحقيقة.

الآن ونحن نعيش في الجنوب الشرقي للبلاد كارثة أخرى، نستحضر ونتساءل عن مستوى التقدم في إنجاز عملية إعادة الإعمار، خصوصا وانه تم جمع ملايين الدراهم من المساعدات من الداخل والخارج ،و نقف على على استمرار معاناة سكان الخيام التي تم نصبها لإيواء الضحايا والمفروض انها إجراء مؤقت، لكنها صارت مرسمة ومصدرا آخر لمعاناة لا في الصيف لما كانت درجات الحرارة تتجاوز ال 45، أو مع التساقطات التي تغرق الخيام في الوحل، فما بالك بحقوق الأطفال في التمدرس والتطبيب واللعب.

قد تروج الشاشات العمومية الرسمية لبعض صور الإعمار، لكنها مضللة وكاذبة لأن الأمر في الغالب يتعلق بدوار يستعملونه نموذجا للإشهار لكن وراءه مئات الدواوير لم تستفيد من اي التفاتة من أيتها جهة رسمية كانت اللهم بعض المبادرات التي تقوم بها بعض الإطارات المدنية وعلى رأسها فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمراكش والمنطقة أو مكتبها المركزي. وهذا التلكؤ اللامسؤول مرده الطبيعة الفاسدة للمؤسسات الرسمية والسلطات المحلية التي لا تتوفر على الإرادة اللازمة للقيام بواجباتها المنوطة بها وغياب كذلك آليات المراقبة والتتبع المركزية وهذا أمر ممنهج لأن الدولة ونظامها طبقية ولاشعبية ولا وطنية ولاديمقراطية وبعيدة كل البعد حتى عن الشعار الذي ترفعه في خطاباتها حول الدولة الاجتماعية.

اللجنة الوزارية التي يتراسها عزيز أخنوش تلقت اموالا طائلة من المساعدات والمنح انضافت إلى صناديق الكوارث وصناديق الدعم الفلاحي، ومنحت مليار و200 مليون درهم ل 57 الف عائلة من أجل البناء والإعمار، أي بمعدل 20 الف درهم لكل عائلة (مليوني سنتيم). وهذا الرقم لوحده يكفي لقياس والوقوف على مدى استهتار السلطات المركزية بمصالح الشعب المغربي وحقوقه وممتلكاته. بل وعرفت هذه العملية فوضى مقصودة لان الضحايا حين يسلمون هذه الدفعات من المال لا يتسلمون معها الرخص والتصاميم ولا حتى مواقع البناء. وحسب شهادات من مناطق الكارثة، فإن كل الذين تسلموا هذه المنح، لم يشيدوا اي بناء فوق اي أرض مما يعني أن الحال لا يزال على ما هو عليه ميدانيا فيما تحسبهم الحكومة والسلطات ومعهما وسائل الإعلام الرسمية مستفيدين.

إذن والحالة هاته، وإذا تحدثنا بالأرقام، فيمكن ان نقول، حسب الشهادات من عين المكان، أن نسبة إعادة البناء والإعمار لا تتعدى حاليا 5٪ مما يجب إنجازه، وهو رقم له الف معنى ومدلول.

حدث الأسبوع

التعليم في المغرب على محك الصراع الطبقي

إ. حفيظ

نقطتان للاهتمام:

1 - يلج المدارس نحو 9 ملايين تلميذ/ة من مختلف المستويات والأسلاك منهم 3 ملايين يلجون التعليم الخصوصي مما جعل بلادنا تعيش على إيقاع خوصصة التعليم وعشوائيته وتدمير وتبخيس لما تبقى من المدرسة العمومية في المقابل، وما تحقق من أرقام يتم الافتخار بها في التصريحات الرسمية مفارقة للواقع ولا تستطيع اخفاء عدم القدرة على مسايرة التعليم حتى في بلدان أخرى متخلفة.

فتعميم التعليم لم يتحقق بعد رغم ما يقرب 7 عقود بعد الاستقلال الشكلي، وهناك تركيز على تضخيم الأرقام في بلد لا تزال فيه الأمية فيه عميقة ومركبة وتمشي على رجليها وهي المرآة الحقيقية لنهضة التعليم أو انحطاطه.

ومجانية التعليم لم يعد لها مصوغ حتى بالنسبة للذين يدرسون في المدرسة العمومية نظرا لغلاء الأدوات المدرسية وتكلفة تغذية وتربية الأطفال وصحتهم وتنقلهم هذا إضافة إلى تكلفة الدراسات العليا من كراء ومصاريف مختلفة والتي لم يعد يقوى عليها ذوي الدخل القار المتوسط فما أدراك بمن لا دخل له أو أن دخله لا يحقق الكفاف وهم الغالبية العظمى من الجماهير الشعبية الكادحة.

أما المناهج والبرامج والتي مبدئيا تترجم مدى جودة التعلمات واكتساب المهارات المفيدة حتى في سوق الشغل الرأسمالي السائد نفسه فهي مهمشة وتوجد في ثلاجة اللجان الوزارية لمدة تزيد عن عقدين من الزمن بعيدا عن إرادة التنافس الدولي في مجال «جودة التعليم» التي أصبحت شعارا أجوف يركز على الدعاية التي تفندها دائما المراتب الدولية لتعليمنا . كما أن جودة المناهج أصبحت مرتبطة بالقطاع الخاص الراقي فكلما زادت تكلفة الدراسة كلما زادت قيمة المناهج والبرامج وملائمتها لسوق الشغل الرأسمالي المحلي والعالمي.

في حين البرامج والمناهج السائدة في المدرسة العمومية فهي تكلست وتخلفت لدرجة أصبحت مصدر تندر في عصر «الذكاء الاصطناعي» ولن ينقذها بريكولاج «مدرسة الريادة» التي تنتج كل سنة جيوشا من البطاليين الذين يحلمون بالهجرة أو يكتفون بالعيش في كنف عوائلهم وعلى ضفاف الفقر والبؤس بما فيه التفتيش في حاويات الأزبال، أو القيام بالبريكولاج في مهن مرهقة وتافهة من حيث الدخل.

2 - من جهة أخرى فإن الشغيلة التعليمية خرجت من حراك تعليمي عظيم لم يسبق له مثيل فرض إيقاعا مهما في حركة النضال المجتمعي في حقل التعليم رغم كل ما يقال عن ما فيه من نقط ضعف لأسباب مرتبطة بضعف أو انعدام التأطير والتنظيم النقابي والسياسي خصوصا ،مما جعلها تؤدي الضرائب تلو الأخرى على نضالها ومنها العدد الهائل للموقوفين في الموسم الفارط (أزيد من 500) وما زالت لم تلملم جراحها بعد وتتخطى آلام الانهاك الممنهج ، وهي الحركة المستهدفة منذ أواسط الستينات لتواجدها في الصفوف الطلائعية لواجهات النضال المجتمعي العام، ولازالت تتعرض لعملية تشويه مغرض وموجه لهذا الجسم المناضل بكافة الطرق (من الداخل والخارج) بما فيه اتهاماتها بهدر «الزمن المدرسي» خلال الاضرابات والحراكات كدعاية متنفذة ومغرضة للتمهيد لإقبار أو تكبيل الحق في الإضراب ، والقادم أسوأ.

إن التعليم الطبقي اللاشعبي التبعي الذي لم يستطع توفير التوحيد والتعميم والمجانية وتجاوز الاشكالية اللغوية وتكافئ الفرص ضحيته الفعلية هو التلميذ/ة والأستاذ/ة والأسر وكل العاملين في هذا القطاع الواقفين ضد هذه الاختيارات اللاشعبية المسيطرة وضد التسليع المتنامي لمادة التعليم ومهنته.

إن النضال «من أجل تعليم شعبي ديمقراطي» ليس مجرد شعار، إنه مكون لمشروع مجتمعي قدمت من أجله التضحيات الجسام ولا يزال...

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

مجزرة الاحتلال الكبيرة بحق النازحين غرب خانيونس نتيجة للدعم الأمريكي والتواطؤ العربي

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن المجزرة الوحشية الكبيرة التي ارتكبها الاحتلال بحق عدد كبير من خيم النازحين في خانيونس فجر اليوم الثلاثاء والتي أدت إلى وقوع عشرات الشهداء والإصابات ووجود صعوبات بالغة في عمليات الانتشال نتيجة الحفر العميقة التي تسبب بها القصف هي جريمة حرب جديدة ضمن حملة الإبادة المستمرة التي يشنها الاحتلال ضد شعبنا، والتي لا تعرف حدوداً لوحشيتها وإجراميتها.

وأكدت الجبهة أن هذه الجريمة نتيجة مباشرة للدعم الأمريكي المستمر والتواطؤ العربي، والذي يمنح الاحتلال دوما الضوء الأخضر لاستمرار هذه المجازر المروعة بحق النازحين ومخيمات الإيواء

وشددت الجبهة أن مجرم الحرب جو بايدن ونائبته كاميلا هاريس يواصلان قيادة الحرب ضد شعبنا، وتوفير التسليح والدعم ومشاركة الأساطيل الأمريكية في العدوان على المنطقة وشعوبها، ويؤكد ذلك تواجد رئيس الأركان المشتركة الأمريكي داخل غرف عمليات جيش الاحتلال المجرم يوم أمس.

وأضافت الجبهة أن مزاعم الاحتلال باستهداف مركز قيادة وتحكم للمقاومة ووجود قيادات داخل الخيام، ادعاء زائف وكاذب يهدف إلى تبرير المجزرة الوحشية التي ارتكبها.

ودعت الجبهة إلى تصعيد عمليات المقاومة والانتقام من قبل كافة قوى المقاومة والمناضلين في فلسطين، كرد فعل على هذه المجازر الوحشية وحرب الإبادة المستمرة، داعيةً أبناء الأمة العربية إلى السير على خطى الشهيد ماهر الجازي بتنفيذ عمليات ردع ضد الاحتلال والمستعمرين، وتصعيد العنف الثوري المسلح بكل أدوات المقاومة كعنوان للمواجهة مع هذا المحتل ومصالحه ومستوطنيه في البلدان العربية وحول العالم.

وتؤكد الجبهة أن قوى المقاومة أمام استحقاق مهم في الحفاظ على شعبنا وردع جرائم الاحتلال ومنع توسع إرهابه ليشمل المنطقة بأسرها.

عن دائرة الاعلام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

10 أيلول/ شتنبر 2024